مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٩٥ (استئناف ١)**

الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد إسوف عمر مايغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2001/216)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-28808 (A)
0128808

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوبا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد داوسا سيسبيديس (كوبا) مقعدا بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة عن رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2001/231.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى للمناقشة المستمرة في مجلس الأمن لمسألة تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. والبيانان اللذان أدلي بهما في ١٤ آذار/مارس في جلستي مجلس الأمن وزير شؤون خارجية إسرائيل، السيد شمعون بيريز، والمراقب الدائم لفلسطين، السفير القدوة، أتاح فرصة لأعضاء مجلس الأمن للاستماع عن النهج الإسرائيلية والفلسطينية إزاء التغلب على العنف في الضفة الغربية وغزة والبحث عن طريقة للخروج من المأزق الذي وصل إليه حوار السلام.

ولقد تابع الاتحاد الروسي باهتمام كبير حالة التوتر التي سادت الأراضي الفلسطينية لأكثر من نصف عام الآن، وكذلك استمرار أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل المئات، أغلبهم من الفلسطينيين. ومنذ البداية الأولى للأزمة، بذلت القيادة الروسية أقصى الجهود من أجل تسوية الوضع واستئناف الحوار السلمي بين الطرفين. ولتحقيق ذلك، ظل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ووزير شؤون الخارجية، إيغور إيفانوف، على اتصال مستمر بالقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية وبزعماء دول أخرى معنية، وكذلك بأمين عام الأمم المتحدة.

ولسوء الحظ، لا تهدأ التوترات. والحالة تفاقمها أعمال الجانب الإسرائيلي التي تهدف إلى عزل الضفة الغربية وغزة، وذلك باستخدام المعدات العسكرية الثقيلة. وهناك حصار اقتصادي فعلي لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. وننوه إلى التوضيحات التي قدمها وزير خارجية إسرائيل، شمعون بيريز، في بيانه أمام مجلس الأمن يوم أمس، والتي أعاد تكرارها اليوم الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة. ومع ذلك فنحن مقتنعون بأنه لا بد من رفع الحصار الاقتصادي على الفور.

وينبغي أيضا أن يكون واضحا أن الأعمال الإرهابية - وروسيا تدين كل هذه الأعمال - لا يمكن أن تكون مبررا لمثل هذه الإجراءات القاسية التي تتخذ الآن ضد الفلسطينيين. وعلى النقيض من ذلك فنحن مقتنعون بأن هذه الخطوات لا يمكن إلا أن تعزز موقف أولئك الذين يريدون للعنف أن يستمر والذين يعارضون استئناف عملية التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي.

ونعتقد أن المهمة ذات الأولوية في هذه المرحلة يجب أن تتمثل في الإسراع في إنهاء العنف في الضفة الغربية وغزة. وعلى هذا الأساس، ندعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والحكمة لكي نتفادى المزيد من تصعيد الصراع.

ونحن مقتنعون بأن الحل الوسط، الآن قبل أي وقت مضى، أمر هام ولا بد لكل جانب من التنازل للتوصل إلى

حل وسط مع الجانب الآخر، وأن يظهر المرونة والواقعية وأن يضمن استمرار عملية السلام على أساس، أولا وقبل كل شيء، قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادئ مدريد. وتحقيقا لذلك الهدف، لا بد أن يتم بسرعة إجراء اتصالات فلسطينية - إسرائيلية مباشرة، ضمن أمور أخرى، وعلى مستوى رفيع. بهذه الطريقة وحدها سيكون من الممكن إزالة العقبات التي تواجه تطبيع الحالة واستئناف المفاوضات السلمية.

وفي هذا الإطار، ننوه بتبادل الرسائل الذي تم بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل، آرييل شارون. كذلك نلاحظ أن تبادل الرسائل تم بروح بناءة تماما. وأهم شيء هو أن الزعيمين أكدا مجددا تطلعهما إلى تحقيق السلام. وفي موسكو يتم الإعراب عن الأمل في أن تتطور هذه البوادر الإيجابية بدرجة أكبر في المستقبل القريب جدا.

والاتحاد الروسي من جانبه فإنه مستمر في بذل كل جهد لتشجيع وضع استراتيجية لحل الأزمة الراهنة تكون مقبولة للأطراف المعنية بالصراع بشكل مباشر وتشجع على التسوية العاجلة للحالة في المنطقة. وهذه المناهج هي بالتحديد ما سوف نسترشد به في مجلس الأمن عند النظر في مسألة الوجود الدولي المحتمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن نعتمد على حقيقة أن مجلس الأمن سيتمكن من تحقيق توافق في الآراء حول هذه المسألة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سوف يعبر سفير السويد عن موقف جميع بلدان الاتحاد الأوروبي في بيانه، الذي تؤيده فرنسا بالكامل. ومع ذلك، تود فرنسا التشديد على عدة نقاط.

تود فرنسا قبل كل شيء أن تعرب عن حزنها الشديد على المأساة التي تدور أحداثها منذ ستة أشهر في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. لقد لقي أكثر من ٤٠٠ شخص مصرعهم، وأغلبهم من الفلسطينيين، بمن في ذلك العشرات من الأطفال. ونود هنا أن نعرب عن أسفنا العميق وأن نقدم تعازينا لأسر جميع الضحايا.

إن الوضع خطير. ويبدو أن سيطرة الطرفين على الأحداث آخذة في التضاؤل. فهناك حالة عدم أمن مستمرة داخل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، ويأس من جانب شعب ليس لديه أمل في المستقبل، وحالة اقتصادية مأساوية. وتوقفت المفاوضات بين الطرفين منذ أن انعقد اجتماع طابا، بينما يسود جو من الارتياب العميق وحتى الكراهية. والخطر يهدد مكاسب عملية أوسلو.

إنه أمر حاسم أن يتم استعادة الهدوء. وكانت فرنسا والاتحاد الأوروبي قد أدانا في مناسبات عديدة العنف بجميع أشكاله: استعمال القوة المفرطة من جانب الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وعمليات الإعدام السريعة غير المقبولة، وأيضا أعمال الإرهاب التي تسببت في الأسى بين الشعب الإسرائيلي.

كذلك سجلت فرنسا والاتحاد الأوروبي قلقهما الشديد إزاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك محاصرة الأراضي ورفض تسليم الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تم تحصيلها بالنيابة عنها - هذه من بين إجراءات العقاب الجماعي العديدة التي لا يمكنها أن تؤدي إلا إلى مفاقمة التوترات والاستياء بين شعب بأكمله. وعند الحديث بصفة عامة، يجب على إسرائيل أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أي اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن تخفيف قيود الانتقال التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية، إذا تحقق بالفعل، فهو خطوة في الاتجاه الصحيح. إذ أن الاستراتيجية المتبعة في الأسابيع الأخيرة لا يمكنها

إلا أن تزيد من حدة الإحباط وتدهور الحالة الاقتصادية التي هي بالفعل مأساوية. لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه – وهم أكبر مانح مساعدات للشعب الفلسطيني – إجراءات خاصة لمساعدة السكان والسلطة الفلسطينية. ولا بد أن يشارك المجتمع الدولي بأكمله في روح التضامن هذه.

وتثير هذه المواجهات العنيفة المزيد من الانزعاج عند الأخذ في الاعتبار أن الطرفين لم يقتربا من السلام بهذا الحد، في كل من كامب ديفيد وطابا. وجعل انفتاح الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء من تصور تحقيق اتفاق أمرا ممكنا لأول مرة على الإطلاق، حتى حول أكثر الجوانب حساسية – القدس واللاجئين والأراضي.

لا بد أن يتم إحياء آمال السلام والتعايش، بالتركيز على التعاون والمستقبل. وما زلنا نعتقد أن مفاوضات الشهور القليلة الأخيرة قد مهدت الطريق الذي يجب أن نتبعه. وسوف تشكل الحلول التي تم بحثها في يوم من الأيام أساس التسوية النهائية التي طال انتظارها. ولا بد أن ترتكز مثل هذه التسوية على أساس حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود معترف بها، وعلى أساس حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة وأرض وعاصمة. وترتكز هذه التسوية على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى مرجعية مؤتمر مدريد.

لا بد من إسكات الأسلحة، ولا بد من استئناف الحوار. وندعو رسميا القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى بذل قصارى جهدهم لوقف تصاعد العنف. والحالة الجارية، التي ينتظر فيها كل منهما الآخر لكي يخطو الخطوة الأولى، لن تؤدي إلا إلى طريق مسدود. ومن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة تعيد الثقة الحقيقية. ويسهم في ذلك إسهاما ضخما احترام الاتفاقات الموقعة منذ أوسلو وتجميد المستوطنات تجميدا فعليا.

ولا يمكن فصل قضية فلسطين عن تسوية الصراع بين إسرائيل والبلدان العربية تسوية شاملة. وندعو إلى استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كيف يمكننا أن نساعد على استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ علينا أن نفكر في كيفية استعادة أقل قدر من الثقة بين الأطراف. إن الزخم الذي وفرته الولايات المتحدة لا يزال أمرا أساسيا. كما يمكن للاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر والأردن والأمم المتحدة أن تسهم في ذلك، كما بينت في مؤتمر قمة شرم الشيخ. ويمكن بصفة خاصة للسيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي يحتفظ بعلاقات وثيقة مع جميع الأطراف المشتركة في أزمة الشرق الأوسط، أن يضطلع بدور مفيد. ونحن نؤيد جهوده تأييدا تاما.

ومع ذلك، هناك دور يتعين على مجلس الأمن القيام به. والحالة الراهنة تهدد السلم في المنطقة ولهذا فهي تخضع لسلطته القضائية. وقد عالج بالفعل الخلفية التاريخية وأصل الأزمة باتخاذه القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). والآن، على مجلس الأمن، مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التفكير في مقترحات تيسر الاتصالات بين الأطراف وتكفل تحقيق النتائج المرجوة.

ويمكن أن يكون إرسال مراقبين إلى الميدان آلية مفيدة في هذا الصدد لتخفف حدة التوتر وترصد الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الأطراف. ولهذا بدأت فرنسا بهذه الفكرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مع بلدان أخرى، وبخاصة المملكة المتحدة. ولن تكون هذه الآلية مفيدة إلا إذا

قبلتها الأطراف ووافقت عليها، وإلا إذا تعاونت تعاونا كاملا بشأنها. وسيكون عمل المراقبين امتدادا للعمل الذي بدأته لجنة ميتشل. ولن تكون الآلية مفيدة إلا إذا كانت جزءا من صورة أكبر: وهي تخفيض العنف والوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر قمة شرم الشيخ واستئناف المفاوضات.

وبهذه الروح ننظر في أية إجراءات قد يتخذها المجلس. ولكن الأطراف لن تستمع إلى المجلس إلا إذا كان متحدا. ويجب ألا نحكم على الماضي. بل يجب أن نحدد نهجا إيجابيا ونيسِّر البحث عن حل لهذه المأساة، بالعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أدلى أمس كل من السيد شمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في إسرائيل، والسفير القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، كل منهما على حدة بإحاطة إعلامية للمجلس عن آخر تطورات الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية وعرضا وجهتَي نظرهما. واليوم، نظم الرئيس هذه المناقشة المفتوحة بناء على طلب بعض أعضاء المجلس. ولهذا أهمية إيجابية بالنسبة لجهود الأمم المتحدة في سبيل تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

والصراع الإسرائيلي الفلسطيني مستمر حاليا. وهذا لم يزد من معاناة المدنيين من الجانبين ويعمق جذور الكراهية والعداوة لدى كل من الطرفين فحسب، بل عاد أيضا بآثار وخيمة على عملية السلام والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وإذا سمح لهذه الحالة بالاستمرار فقد تبوء بالفشل الجهود الفلسطينية والإسرائيلية وكذلك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والتي أسفرت عن نتائج طيبة.

والمجلس يتابع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعملية السلام في الشرق الأوسط. ويبذل المجلس جهودا إيجابية لاستئناف أو استعادة وصون السلم والأمن في الشرق الأوسط. والاقتراح بشأن إرسال بعثة مراقبة إلى الميدان حظي بتأييد واسع. ويرجى من بعثة المراقبة المقترحة أن تخفف وتهدئ العنف الجاري، وهذا في صالح الطرفين. ويجب أن نشير إلى تفهم الجانب الإسرائيلي وتعاونه وتأييده من الأمور الأساسية للنشر السلس لبعثة المراقبة ولتنفيذها الناجح لوكالتها في نهاية المطاف.

ولا نزال نرجو أن ينظر الجانب الإسرائيلي على نحو إيجابي في هذا الاقتراح. وفي نفس الوقت نأمل في أن يواصل الأمين العام الاضطلاع بدور إيجابي في الإبقاء على الصلات الوثيقة مع الطرفين، وأن يحثهما على التحلي بضبط النفس وبالمرونة والبحث عن حلول يقبلها الطرفان لوقف العنف واستئناف محادثات السلام.

ونلاحظ أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد أشارت إلى أن تحقيق السلام قد أصبح مهمة جوهرية، وأكدت على الخصوص أنه يجب تحقيق السلام بالكلمات لا بالرصاص. وقد أعرب قادة الطرفين مؤخرا عن رغبتهم في استئناف محادثات السلام، وقد هيأ ذلك فرصة جديدة لاستعادة عملية السلام. ولا بد من اقتناص هذه الفرصة لأنها يمكن أن تفوت بسهولة. ونأمل أن يدرس كل من الطرفين مصالحهما طويلة الأمد، وأن يصدرا أحكاما سديدة بشأن المناخ العام، وأن يغتنما الفرصة ويترجما إرادتيهما السياسية الإيجابية إلى أفعال ملموسة في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد الصين عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو إيجابي وفعال. ونؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يشكل تطلعا مشتركا لدى شعوب المنطقة. وهو من المصلحة الأساسية لجميع بلدان المنطقة. كما أنه من مصلحة المجتمع الدولي، بما فيه الصين.

وتدخل الآن عملية السلام في الشرق الأوسط فترة حاسمة. والأولوية القصوى هي أن تكف فلسطين وإسرائيل عن العنف وأن تستأنفا محادثات السلام. والمبادئ الإرشادية الأساسية لتحقيق السلام هي قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين اتخذهما مجلس الأمن بالإجماع، ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي اعترف به المجتمع الدولي اعترافا عالميا. ولا بد من أن تنفذ الأطراف المعنية الاتفاقات المبرمة والالتزامات المتخذة تنفيذا كاملا وفعالا. وهذه طريقة واقعية لوقف العنف وإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط من المأزق المحيط بها. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي، وستسهم بجهودها، كما تفعل دائما، في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في تاريخ مبكر.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير. نحن ندرك ذلك. وفي هذا الجو السريع الاشتعال، يلزم أن يتأمل المجتمع الدولي أقواله وأفعاله بعناية بالغة. وعلينا أن نركز اهتمامنا على التفكير في أساليب تؤدي إلى مبادرة الطرفين ذاتهما بجهود لوضع حد للعنف واستعادة الثقة والعودة إلى مائدة المفاوضات، وإلى تشجيع هذه الجهود ودعمها.

ومن المؤسف، أن العنف يولِّد العنف، والأفعال تؤدي إلى ردود الأفعال؛ وتحدث أخطاء، ويتزايد التوتر. وبودنا أن يكون الأمر بخلاف ذلك، ولكن العنف لا يمكن وقفه من الخارج ولن يوقف. ولن ينتهي عن طريق توجيه الاتهامات والاتهامات مضادة وبالعبارات المتشددة.

بالأمس، اجتمع السيد شمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء بمجلس الأمن وأبلغ عدة نقاط هامة. أولا، أكد أن أمن الإسرائيليين والفلسطينيين يعتمد على الطرفين، لا على قوات خارجية أو على وجود دولي. ثانيا، ذكرنا بأن السلام لا يفرض، وطلب من المجلس أن يؤيد السلام، لا طرف أو آخر. وكما سبق أن أشار السفير وانغ وآخرون في مناقشتنا، بالفعل، يقول الطرفان إنهما يريدان إحراز تقدم في الحوار، وعملية السلام. وعلينا أن نشجع ذلك لا أن نجعله أكثر تعقيدا باتخاذ إجراء غير ملائم من جانب المجلس، خارج سياق يتوقع نتيجة يتفق عليها الطرفان.

لقد أكد السيد بيريز من جديد التزام حكومة إسرائيل بما تم التفاهم بشأنه في شرم الشيخ وببعثة ميتشيل لتقصي الحقائق، ودعا أفرادها إلى إجراء استعراض مستفيض للحالة. وهذه خطوة نرحب بها، بالتأكيد. وأبلغنا أن اللجنة ستكون في إسرائيل في الأسبوع المقبل، وحث المجلس على إرجاء المداولات بشأن الخطوات التالية إلى أن نتلقى تقرير تلك الهيئة. وأكد كذلك أن السيد شارون، رئيس الوزراء، سيكون في نيويورك، يوم ٢١ آذار/مارس للاجتماع بالأمين العام. ونحن نرحب بهذه الجهود الجارية وبعمل حكومة إسرائيل الجديدة مع الأمم المتحدة.

إننا نريد أن يدعم مجلس الأمن السلام والحوار. وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك لو تصرف بعجلة. لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا تأييدا لإسرائيل والفلسطينيين على السواء. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بعزم على ضمان عدم اعتماد المجلس لقرار لا يؤيده كل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قرر المجلس بحكمة، عدم اعتماد قرار سابق لأوانه يدعو إلى إنشاء وجود دولي في المنطقة قبل الأوان. لقد وجه المجلس إشارة واضحة وجلية في ذلك الوقت. كانت الرسالة بسيطة وواضحة. وهي أننا نتطلع جميعا إلى وقت يتوصل فيه الطرفان إلى اتفاق ويتجهان إلى المجلس للحصول على الدعم والمساعدة في تنفيذ

هذا الاتفاق. ومن الممكن جدا أن يكون وجود دولي، له ولاية قابلة للتحقيق، جزءا من جهد ذلك التنفيذ. وفي ذلك الوقت، مع التطلع إلى السلام، سوف تنضم الولايات المتحدة إلى بقية أعضاء المجلس في تقديم الدعم الكامل لجهود الطرفين في سبيل المباركة النهائية للسلام.

إن الطريق إلى السلام لا يبدأ في هذه القاعة، وإن كنا نتمنى أن يكون الأمر كذلك. بل يجب أن يبدأ في المنطقة، من جديد. لقد أعرب المجلس بالفعل عن تأييده لإنهاء العنف بجميع أشكاله وللعودة إلى الحوار. إن مهمة المجلس، في الوقت الحالي، بل مهمة كل عضو من أعضاء المجلس، يجب أن تكون تشجيع الطرفين على إنهاء العنف، والاجتماع في مفاوضات سلمية، والقيام بالخيارات الصعبة اللازمة للوصول إلى اتفاق الوضع النهائي. فاقتراح أن يفرض المجلس نفسه، بشكل ما، بين الطرفين وأن يقوم بدور بناء بمراقبة العنف لا يؤدي سوى إلى تحويل الطرفين عن الضرورة الأساسية للاجتماع وتشكيل مصيرهما المشترك، وهو تحقيق سلام عادل ودائم يوفر الأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين بشكل مماثل. وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بهذا الهدف.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): حسنا يفعل المجلس إذ يتناول الحالة في الشرق الأوسط، لأن هناك قلقا عميقا وواسع النطاق بين أعضاء مجلس الأمن، إزاء استمرار العنف وعمليات إغلاق الأراضي المحتلة، وعزل المدن والقرى داخلها. وهناك، في المقام الأول، قلق عميق إزاء تدهور توقعات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، التي تترتب عليها آثار تتجاوز حدود إسرائيل والمناطق الفلسطينية.

والحالة اليوم مروعة. فما زالت هناك طرق عديدة مغلقة داخل غزة والضفة الغربية. ومات فلسطينيان نتيجة إعاقتهما عند نقاط التفتيش، في طريقهما إلى المستشفى، خلال اليومين الماضيين. ولا يستطيع آلاف من الحجاج الفلسطينيين العودة من مكة، نتيجة لإغلاق مطار غزة. ويتزايد التوتر، وهذه مسألة موضع اهتمام عاجل، على الصعيد الدولي.

وعلى المجلس أن يفي بمسؤوليته بتناول قضايا السلام والأمن في هذه المنطقة أسوة بغيرها. وعلينا أن نجد طريقا للأمام يؤدي إلى تحسين الحالة، لا إلى تفاقمها. ويجب أن نجد طريقا للتقدم يوفر أقصى قدر من الاتحاد في المجلس، من أجل توجيه الطرفين نحو مسار سلمي. والمملكة المتحدة على استعداد للمساهمة في ذلك الجهد.

لقد عملت المملكة المتحدة، تأييدا لموقف الاتحاد الأوروبي الذي ستعرب عنه رئاسة الاتحاد بشكل كامل في وقت لاحق، على حث الحكومة الإسرائيلية، بصورة متكررة، على إنهاء ممارسات الإغلاق والقتل خارج نطاق القانون. وقد أبلغتنا الحكومة الإسرائيلية أن هذه التدابير ضرورية لحماية أرواح الإسرائيليين. والواقع أن هذه الممارسات تؤدي إلى تطرف السكان الفلسطينيين وتدعم العنف في الأراضي المحتلة. وبذلك فهي لا تستطيع أن تحقق هدفها المعلن. وسنواصل حث الحكومة الإسرائيلية على إنهاء هذه الممارسات، وإني أرحب، في هذا الصدد، بتأكيد نائب رئيس وزراء إسرائيل للمجلس، بالأمس ومفاده أن هذه التدابير لن تشملها سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة. ونود أن نرى تنفيذ ذلك بصورة كاملة.

هناك خطوة أخرى يجب أن تتخذ وهي استئناف مدفوعات الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه على السلطة الفلسطينية ذاتها القيام بجهود، بنية حسنة، لإنهاء العنف واستعادة التعاون الأمني.

إذا، ما الذي ينبغي القيام به حالا؟ يجب أن يتخذ الطرفان تدابير عاجلة للحد من العنف وبناء الثقة بينهما. وعلى الطرفين إجراء اتصالات بينهما من أجل تحقيق تقدم حقيقي في التعاون الأمني، على سبيل المثال. ولا يوجد، حقيقة، بديل لتقرير الطرفين وقف دورة العنف الحالية والعودة إلى طريق المفاوضات. ولكن السجل – وخاصة فيما يتصل بتلاشي اتفاق شرم الشيخ – يبين احتياج الطرفين إلى المساعدة. وهذا ينبغي أن يكون غاية أي إجراء يقرر المجلس اتخاذه. وعلينا أن نفكر دائما في كيفية تحسين الأحوال على أرض الواقع، بالنسبة للشعب من الجانبين. ويجب أن نبحث عن اقتراحات تستطيع أن تحقق ذلك الهدف.

ما زلنا نعتقد، مع أيرلندا وفرنسا والنرويج وغيرها، أن وجود مراقبين في الأراضي المحتلة قد يكون مفيدا، وإن كان لا يمكن تحقيق ذلك دون قبول الطرفين. ولا ينبغي السماح لهذه المسألة بأن تصبح رمزا مقدسا يفرق بين الطرفين أو بين أعضاء مجلس الأمن، وهو أسوأ ما يمكن حدوثه. إن الذين درجوا على تأييد المواقف الفلسطينية والذين يؤيدون مواقف إسرائيل عليهم معا مسؤولية بذل جهود حقيقية لمنع حدوث هذه التفرقة الضارة.

لقد أوضحنا جميعا للطرفين اقتناعنا بأن وجود قوة مراقبين قد تكون مفيدة. ويتحمل الطرفان المسؤولية الأساسية عن الاتفاق على كيف يمكن أن يكون ذلك ممكنا. وهدفنا يجب أن يكون تشجيع الطرفين على العمل معا، لا على استقطاب الخلافات وإدامة انهيار الحوار البناء.

والمجلس يواجه تحديا. علينا أن نجعل مسعانا المشترك يتركز على كيفية زيادة إمكانيات تجديد المفاوضات إلى الحد الأقصى؛ وكيف يمكن مساعدة الطرفين على الرجوع عن العنف؛ وكيف يمكن تقديم الدعم العملي لهما على أرض الواقع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد مرّ عقد تقريبا منذ انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩١. في ذلك الوقت امتلأنا بالأمل والتوقعات. فلأول مرة أقر الطرفان بحق كل منهما في الوجود، وأقسما أن يعملا معا لتحقيق السلام.

وخلال الأشهر الستة الماضية تدهورت الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل خطير. لقد أصبحت الحالة حرجة، سواء من حيث الحالة الأمنية بشكل عام، أو من حيث مستوى العنف وأعمال الإرهاب. كما شهدنا تدهورا في حالة حقوق الإنسان، وفي ظروف معيشة الفلسطينيين، وفي الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

ليس ثمة بديل عن السلام. وفي رأينا أن عملية السلام هي الطريق الوحيد الذي يصلح لحل الخلافات بين الطرفين. ومع هذا فستستغرق العودة بعملية السلام إلى مسارها وقتا وجهدا كبيرين. ويعني بناء السلام المستدام إيجاد توازن في المصالح وثقة متبادلة بين الطرفين. وإذا أريد للمجلس أن يؤدي دورا بنّاء لتحقيق هذا الهدف فإننا نحتاج أيضا إلى نهج مشترك وأرضية مشتركة. وينبغي أن تكون الأولوية في هذه المرحلة لوضع نهاية للعنف وإضفاء الاستقرار على الحالة. كما ينبغي أن نشجع تدابير بناء الثقة لكي يقوم الحوار مرة أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يبني جسور التواصل، وأن يحاول تحقيق الاتفاق على أوسع نطاق ممكن بشأن القضايا التي تتصل بسلام وأمن المنطقة.

لقد حثّت النرويج كلا الطرفين مرارا على استئناف المفاوضات وتجديد الحوار بينهما حول القضايا الأمنية. كذلك دعونا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى وضع حد للعنف. وبينما نفهم بالطبع احتياجات إسرائيل الأمنية، إلا أنه يجب على إسرائيل أن تحترم أيضا سلامة وأمن

الفلسطينيين. علاوة على ذلك، حثثنا حكومة إسرائيل على رفع الإغلاق الذي فرضته على الضفة الغربية وغزة، وعلى تحويل إيرادات الضرائب المعلقة إلى السلطة الفلسطينية. وقد دعونا إسرائيل أيضا إلى تجميد أنشطتها الاستيطانية.

ويجب أن يستند أي حل للأزمة الحالية إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تشدد النرويج على أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، تنطبق بالكامل على الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ونحث إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال على التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب الاتفاقية المذكورة.

وتؤيد النرويج فكرة إنشاء وجود دولي للمراقبة. ويجب لهذا الوجود إن كان له أن يؤدي دورا بنّاء أن يتم أيضا بدعم كامل من كلا الطرفين. ولذلك ندعو الأمين العام إلى مواصلة مشاوراته مع الطرفين لتحديد التوقيت والإطار الملائمين لإحلال وجود من هذا القبيل في المنطقة.

وقد اقترب الموعد الذي ستقوم فيه لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، والسيد ثوربيورن يانغلاند وزير خارجية النرويج عضو فيها، بزيارة المنطقة الفلسطينية في الأسبوع المقبل. وفي رأينا أن اللجنة يمكن أن تؤدي دورا يسهم في تحقيق الاعتدال في الحالة الراهنة وأن تساعد في رسم طريق التقدم إلى الأمام.

وترى النرويج أن لمجلس الأمن دورا واضحا يؤديه في المسعى المستمر من أجل السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لإعادة الطرفين إلى مائدة التفاوض ووضع نهاية لحالة العنف وإراقة الدماء السائدة حاليا.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل تماما للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

لقد كانت أيرلندا تتمنى دائما التوصل لتسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولا أعتقد أن ذلك يمكن أن يتم إلا على أساس اتفاق يحترم حق إسرائيل في السلام والأمن، ويؤمّن في الوقت نفسه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومن دواعي الأسف الشديد أن العمل المضني الذي تم الاضطلاع به لإعداد حل لاتفاق بشأن الوضع النهائي خلال مدة بقاء الحكومة الإسرائيلية السابقة لم يثمر، وسقطت الأراضي الفلسطينية مرة أخرى نهبا للعنف.

وثمة اختلافات عميقة حول أسباب العنف والمسؤولية عن ارتكابه. ولكن من الواضح أن المرحلة الحالية من العنف تنشأ أساسا من الإحباط الناجم عن سنوات طويلة من الاحتلال. وقد أوضح وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في إعلانهم الوزاري الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أن عدم إحراز التقدم في عملية السلام، بما في ذلك مشكلة المستوطنات، هو السبب الرئيسي الكامن وراء الإحباط الذي يعانيه الشعب الفلسطيني والعنف.

وقد ساور سلطات بلدي القلق والفزع إزاء استخدام القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين على نطاق واسع، وعدم استخدام الوسائل غير القاتلة المتاحة تماما، وخاصة في المراحل الأولى من الاضطرابات الحالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أحسن المجلس تماما بإدانته الاستخدام المفرط للقوة في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وحذر الاتحاد الأوروبي آنذاك من أن هذا الاستخدام غير المتناسب للقوة لن يؤدي إلا لمزيد من تفاقم الحالة. وللأسف أنه لم يُلتفت لهذا التحذير، وهو ما أثبتت صحته الأحداث الأليمة التالية.

وأود أن أؤكد أيضا أننا ندين بكل قوة الهجمات الأخيرة على الشعب الإسرائيلي. فهي خطأ في حد ذاتها ولن تؤدي إلى العدل المنشود والذي يستحقه الشعب الفلسطيني.

وقد أدى الموقف الراهن إلى سلسلة من المشكلات خطيرة للغاية، تترتب عليها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية. فهناك العنف المتزايد وعجز الجانبين عن الوفاء بالالتزامات التي قطعت في شرم الشيخ، والعقاب الجماعي، وإغلاق الأراضي، وتقييد الحركة، والأثر المدمر الناجم عن ذلك على الشعب الفلسطيني وعلى الاقتصاد الفلسطيني، والحالة المالية التي بمثابة كارثة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وتزايد الإرهاب، وعمليات القتل بدون محاكمة، وانحسار آفاق رسم حدود آمنة ومعترف بها لإسرائيل وقبولها في المنطقة. وقد عددت هذه الأمور ليس بهدف أن أنحي باللائمة على أحد الجانبين، ولكن لأؤكد أبعاد المشكلة وطابعها الدولي ومسؤولية مجلس الأمن حيالها.

هناك ضرورة عاجلة وواضحة للالتزام بالعودة إلى عملية التفاوض. ويتطلب ذلك إجراءات إيجابية على سبيل المشاركة وليس الابتعاد. وهو يحتاج إلى تأييد كامل من جميع من يجلسون حول هذه الطاولة ومن كل أعضاء الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن تكون الرسالة التي يتمخض عنها هذا النقاش سلبية أو مجرد تراشق بالاتهامات لا طائل من ورائه. يجب أن يدين المجلس الأعمال الإجرامية، فليس هذا سوى واجبنا. ولكن يلزم بعد ذلك أن نتطلع للمستقبل ونقدم التفهم والتشجيع والدعم.

وقد استمعنا بالأمس من نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز إلى قرار الحكومة الإسرائيلية بتخفيف عمليات الإغلاق والحصار والتمكين من عودة بعض ظروف الحياة الطبيعية للشعب الفلسطيني. ونرحب بهذا التطور الإيجابي، وسنراقب التطورات في هذا السياق بإمعان. وسمعنا أيضا أن الحكومة الإسرائيلية ستتعاون الآن مع بعثة تقصي الحقائق. وهذا أيضا أمر هام وإيجابي، ونتطلع إلى متابعة ذلك. وسنحرص كذلك على متابعة هذه العملية.

ولكن يلزم ما هو أكثر من ذلك. فالعوائد المستحقة للسلطة الفلسطينية يجب أن تعاد إليها. وخلاصة القول إنه ليس من مصلحة السلام ولا يمكن أن يكون في صالح إسرائيل ذاتها تقويض الموقف المالي والمؤسسي لشريكها في الحوار أو ربما تدميره تدميرا.

وهناك حاجة إلى إعادة الاستمرارية إلى عملية السلام. ولا ينبغي أن يُطلب إلى شريك القبول بحالة يضطر فيها كل فترة من الوقت لبدء المفاوضات مرة أخرى من موقف مختلف. وبديهي أن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى فعالية العملية واستقرارها.

وقد وضع مجلس الأمن منذ أمد بعيد الأساس اللازم لإيجاد حل في شكل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولفترة طويلة - منذ إقرار مبادئ مدريد، وخاصة، منذ اتفاق أوسلو - تنحى المجلس جانبا وترك الأمر للطرفين، بمساعدة الوسطاء، للتقدم بعملية السلام وتحقيق تسوية نهائية على أساس يفي بالمصالح الأساسية لجميع الأطراف.

وقد شهدت عملية السلام صعوبات من قبل. غير أن المصاعب هذه المرة على درجة كبيرة من الخطورة، والمضاعفات الدولية التي ستترتب على ذلك تنطوي على خطورة عالية، بحيث أن حكومتي أصبحت مقتنعة بأنه يجب على المجلس أن يلقي مرة أخرى نظرة أدق على عناصر الحالة وأن يعمل لمساعدة الطرفين على حل الصراع.

والاقتراح المتعلق بإيفاد بعثة مراقبة دولية، الذي أثاره عدد من الوفود، يمكن أن يساعد الطرفين في الحالة الراهنة. وأود أن أناشد الوفد الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية

ألا تصف هذا الاقتراح بما ليس فيه، وبما لم يقصد منه مطلقا. وليس هناك من يقول إن بعثة المراقبة هذه يمكن أن تمنع وقوع أعمال الإرهاب الفردية. وليس واردا أن تقحم نفسها بين القوى المتضادة، أو أن تستطيع إيقاف حالة من الشغب. كما لا يمكن أن تعتبر من الناحية العقلية عنصر إثارة للعنف. وقد جرى الإعراب عن الخوف من أن وجود المراقبين من شأنه أن يغري الفلسطينيين بافتعال أحداث العنف بهدف استثارة عمل قمعي. ولكن المراقبين الدوليين ذوي الخبرة من العسكريين ورجال الشرطة، على النقيض، وبخلاف آلات التصوير التلفزيونية، سيكتشفون الشغب سريعا، سواء كان قذفا بالحجارة أو غير ذلك من أشكال تصعيد العنف بهدف استثارة القمع، وسيقدمون تقاريرهم، وفقا لذلك إلى جميع الأطراف المعنية.

وربما عبر سفير سنغافورة عن المسألة على أفضل نحو في جلسة الأمس السرية عندما قال إن بعثة المراقبة من شأنها أن تكون بمثابة عامل مساعد على كسر الحواجز النفسية من أجل استئناف عملية السلام. والواقع أن نائب رئيس الوزراء بيريز قد أشار بعبارات شديدة إلى هذه الحواجز النفسية بالأمس. وغني عن البيان أن من المهم للغاية أن يصاغ أي تدبير من هذا القبيل بحيث يحظى بأوسع تأييد ممكن في المجلس.

وقد أسعدني جدا أن أسمع صباح اليوم الترحيب الذي أعرب عنه المراقب الدائم عن فلسطين بالجلسة التي عقدت بالأمس بين نائب رئيس الوزراء بيريز ومجلس الأمن. وإني أتفق مع السفير القدوة على أن هذا أمر حسن، وأن السيد بيريز في الحقيقة سياسي مخضرم. ودخول إسرائيل في التعامل مع المجلس كان أكثر التطورات مدعاة للترحيب. ونأمل ونعتقد أن هذا لا بد أن يؤدي إلى إطار مستمر للارتباط والحوار التعاوني مع الوزير بيريز وحكومته. ومما له أعلى الأهمية أن يؤدي إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع كثيرا إلى الاجتماع المقبل لرئيس الوزراء شارون مع الأمين العام.

ويحدوني الأمل كثيرا في أن يأخذ السيد بيريز بالأمس، والشعب الإسرائيلي اليوم، من نبرة مناقشاتنا الرسالة المتمثلة في أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يسعيان إلا إلى تعزيز السلم بين إسرائيل وجيرانها. وإذا أشرنا إلى بعض الحقائق القاسية، فإن ذلك لم يكن إلا بهدف التشجيع على ما يلزم من إعادة تقييم دقيقة لبعض الممارسات التي تمثل، في رأينا المدروس، عقبات للسلام. ونرى أن من مصلحة إسرائيل الوطنية العامة أن تفعل ذلك. ونقترح إجراء تقييم دقيق لتعليقاتنا ومشورتنا على ذلك الأساس.

وأيرلندا، من جانبها، ستسعى إلى تشجيع ودعم عمل المجلس الذي من شأنه أن يسهم إسهاما حقيقيا في إنهاء الصراع المأساوي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، الذي شوه وجه المنطقة بأسرها زمنا أطول مما يلزم.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إننا نرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن حالة الأراضي المحتلة، والتي كما رأينا من مناقشة اليوم، تشكل مصدر قلق بالغ لوفدي وللمجتمع الدولي بأسره.

وقد أتيحت لنا الفرصة بالأمس للاستماع إلى السيد شمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لإسرائيل. ونود أن نشكره على أنه هو الذي طلب التمكن من الحضور لينقل إلى أعضاء مجلس الأمن وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن الحالة الراهنة. وأتيحت لنا في جلسة الأمس فرصة لننقل إلى السيد بيريز وإلى المراقب الدائم عن فلسطين آراء أعضاء المجلس بشأن حالة الأراضي المحتلة. ونأمل أن يستمع كلا الطرفين لما يراه أعضاء المنظمة الآخرون بشأن الحالة في فلسطين.

إن موجة العنف الحالية تدعو للأسف بالنظر إلى حقيقة أن الطرفين كانا قبل بضعة أشهر قريبين جدا من التوصل إلى اتفاق. والدرس التاريخي واضح: يجب أن نغتنم الفرص المتاحة للسلام، وينبغي أن نأخذ في الحسبان أن هدم عملية للسلام أيسر من بنائها.

وموجة العنف الحالية تدعن للأسف لأنها تعود بالمنطقة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل ١٠ سنوات. وقد تكلمنا كثيرا عن رد إسرائيل غير المتناسب على ما بدأ في شكل احتجاج في الشارع من شبان يقذفون الحجارة. وإن العنف يولف العنف. وذلك العنف يكتسب قوة دفعه الخاصة التي تصبح فيما بعد أكثر صعوبة في إيقافها. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما وسعها لإنهاء العنف وإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية لتتمكن من استئناف المفاوضات على أساس مقبول لكلا الطرفين.

ومما له أهمية بالغة أن يرفع الإغلاق عن المدن الفلسطينية وأن تستأنف التحويلات المالية، لأن هناك خطرا من خنق الاقتصاد الفلسطيني – وهي مسألة ستترتب عليها آثار إنسانية لم تكن في الحسبان، ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تصعيد العنف.

وينبغي للطرفين أن يحددا أساس المناقشات مع الأخذ في الاعتبار للتقدم الذي أحرز من قبل. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على قيادة السلطة الفلسطينية. وبإيجاز، من الضروري العودة إلى طريق التعاون بغية تحسين الأمن والتمكين من استعادة حد أدنى من الثقة لإنهاء موجة العنف الراهنة وإعادة تهيئة الظروف التي ستمكن من التقدم صوب اتفاق نهائي.

إن قابلية الحالة في الشرق الأوسط للتفجر معروفة تماما. ومن الواضح أن الأحداث الجارية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يواصل مجلس الأمن استعراضه الدائم للحالة بغية الوفاء بمسؤولياته.

ويرى وفدي أن الوجود الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة من شأنه أن يكون عاملا مساعدا على استعادة السلم في الأراضي المحتلة. ويحدونا الأمل في أن تبعث مداولات اليوم إشارات واضحة عن توقعات ورغبات مجتمع الأمم بالإجماع في أن يحل السلم في الشرق الأوسط.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن لمناقشة حالة العنف الخطيرة التي لا تزال سائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وتشعر مالي بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونرى أنه ما لم تعالج هذه الأحداث المأساوية بسرعة، فإنها ستشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في الشرق الأوسط بأسره.

ومالي تدين بشدة أعمال القمع والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي الذي أودى بحياة ٤٣٧ من الضحايا، وأغلبهم من بين المدنيين الفلسطينيين. وكذلك نعتبر أن لجوء إسرائيل المتواتر إلى العقاب الجماعي واستخدامها لجميع أنواع القيود ضد سكان الأراضي له نتائج عكسية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار المفروض على الأراضي إلى جعل الحياة اليومية للفلسطينيين كابوسا حقيقيا، كما أنه سبب خسائر اقتصادية كبيرة.

ولا يمكن لأي نضال مشروع حتى لو كان ضد الإرهاب الذي ندينه بكل أشكاله، أن يبرر فرض مثل هذه التدابير. ونحن نحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس والاعتدال، والامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية، والعمل سويا من أجل عودة الهدوء.

إن العنف الحالي لا يمكن أن ينتهي إلا بالتوقيع على اتفاق سلام عادل وشامل ودائم يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات التي وقعها الطرفان. ونحن نرى أن لمجلس الأمن دور أساسي يضطلع به في هذا الصدد.

ومن واجب مجلس الأمن، وفقا للميثاق، أن يعمل على وضع تدابير لبناء الثقة بين الطرفين، من شأنها أن تضع نهاية للعنف وتوفر المناخ الذي يفضي إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة بشأن الوضع النهائي للأراضي.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى وفد بلادي أن من واجب إسرائيل أن تكفل احترام الأماكن المقدسة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

ويتعين على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تسعى جاهدة إلى ضمان احترام معايير القانون الإنساني الدولي، والأحكام ذات الصلة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ومرة أخرى نحن ننضم إلى فلسطين في مطلبها بأن ينشئ مجلس الأمن بسرعة بعثة دولية للمراقبة في الأراضي يعهد إليها بمهمة حماية المدنيين.

ومن هذا المنطلق، تؤيد مالي تماما الخطوة التي اتخذتها مجموعة بلدان عدم الانحياز وأعضاء آخرون في المجلس بإجراء هذه المناقشات المستمرة مع الأطراف المعنية من أجل النشر الفوري والفعال للمراقبين في الميدان. ونحن نحث الحكومة الإسرائيلية على مساعدة المجتمع الدولي في جعل هذه الفكرة تصبح حقيقة واقعة، باعتبارها تدبيرا لبناء الثقة لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

إن الوضع مأساوي حقا، ونحن نتحدث هنا عن نكسة في عملية السلام في وقت كان فيه اتفاق السلام قاب قوسين أو أدنى. ومع ذلك نحن لدينا من الأسباب ما يدعو إلى الأمل. ولهذا يرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية، والذي أعلنه لنا أمس نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في إسرائيل، بشأن البدء في رفع الحصار الداخلي المفروض فيما بين المدن الفلسطينية من أجل تيسير الحياة للسكان المدنيين. وهذا تدبير إيجابي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين الأحوال المعيشية لسكان الأراضي ويخفف المستوى الحالي للعنف. وفيما يتجاوز هذا التدبير، الذي نرحب به مرة أخرى، فإن ما نتوقعه من إسرائيل هو إنهاء الحصار المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة بغية السماح للفلسطينيين بالدخول إلى إسرائيل والعمل فيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعم وفد بلادي للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص للتقريب بين الطرفين حتى يمكن استئناف عملية السلام. ونحن نرجو أيضا من المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة الإنسانية والاقتصادية التي يحتاجها الشعب الفلسطيني.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ونعتقد أن هذه الجلسة التي طلبت عقدها الجامعة العربية مناسبة وقد جاءت في توقيت حسن للأسباب التالية:

أولا، إن عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي توقفت منذ عدة أشهر في وقت كانت تنتقل فيه إلى الجولات الأخيرة صوب تسوية تفاوضية – هذه العملية لا تزال جامدة دون أي احتمال مرئي لاستئنافها في وقت مبكر.

ثانيا، إن العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي بدأ في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي والذي أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح على الجانبين، وخصوصا فيما بين الفلسطينيين، لا يزال مستمرا ربما على مستوى أقل، ولكن ليس له نهاية في الأفق ويخيم بظلاله على احتمالات استئناف المفاوضات من جديد.

ثالثا، يؤدي حصار الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل إلى إلحاق معاناة تفوق الوصف بالشعب الفلسطيني، الذي لم يحرم فحسب من حريته في التحرك، بل إنه أيضا لا يستطيع أن يؤمن سبل معيشته الطبيعية. كما أنه يفرض مشاقا اقتصادية ومالية ضخمة على السلطة الفلسطينية بحرمانها من الإيرادات اللازمة والتي تستحقها.

رابعا، في إسرائيل، أدت حكومة جديدة برئاسة السيد آريل شارون اليمين بمناسبة توليها السلطة في الأسبوع الماضي بعد انتخابات أجريت مؤخرا، وينبغي أن يكون بوسع إسرائيل مرة أخرى أن تستأنف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

وفي مناخ هذا المأزق المستمر، حدث عنف أكثر مما يجب أودى بحياة أعداد كبيرة من البشر. إن هذا المأزق يجب أن ينتهي، والمفاوضات يجب أن تستأنف دون المزيد من الإبطاء بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتشجيع الجانبين على العودة إلى مهمة التفاوض على تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن بصفة خاصة أن يتولى مسؤوليته في هذا الصدد.

لقد أتيحت الفرصة لمجلس الأمن لكي يستمع إلى السيد شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية الإسرائيلية بعد ظهر أمس، وقد طمأننا بيانه بأن السلام يكمن في لب سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

وأمس استمع المجلس أيضا إلى السيد ناصر القدوة السفير المراقب عن بعثة فلسطين، الذي أكد أيضا من جديد التزام السلطة الفلسطينية بالسلام في الشرق الأوسط. ووفقا لما قاله السيد بيريز، فإن العواطف المتأججة، وليست الاعتبارات السياسية، هي التي تحول دون تحرك عملية السلام إلى الأمام.

والسبب الآخر الذي ذكره السيد بيريز في هذا السياق هو استمرار العنف. ومن ناحية أخرى، قدم السفير القدوة صورة حية لإحباط الشعب الفلسطيني ومعاناته تحت احتلال وحصار إسرائيل.

ونحن نود أن نقول لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين إن الشعبين ليس لهما إلا مصيرا واحدا، وهو التعايش السلمي في ثقة متبادلة. ليس هناك أي خيار آخر، والبحث عن خيار بديل لن يكون له أي جدوى على الإطلاق. لقد كان هذا في الماضي وهو كذلك الآن، وسيكون كذلك في المستقبل. إن حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة لا يقبل الشك، وكذلك حق الإسرائيليين في البقاء كأمة داخل حدود آمنة. وما عدا ذلك فمسألة تفاصيل ينبغي للجانبين الاتفاق بشأنها على مائدة المفاوضات بروح التوفيق المتبادل وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وما فتئت إسرائيل تصر على ضرورة وقف كل أعمال العنف قبل أن تستأنف المفاوضات. وفي رأينا، أن أفضل وأضمن طريقة لإنهاء حلقة العنف الحالية هو نشر قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وقد قدم اقتراح بذلك أمس إلى السيد شمعون بيريز من جانب عدة وفود في مجلس الأمن بما في ذلك وفد موريشيوس. ونأمل في أن ترد الحكومة الإسرائيلية بشكل إيجابي على هذا الاقتراح الهام. وسينظر مجلس الأمن قريبا جدا في مشروع قرار بشأن الشرق الأوسط ينبغي أن يتضمن اقتراحا بهذا الشكل،

وسوف يؤيد وفد بلادي تمام التأييد اعتماد مشروع القرار هذا من جانب مجلس الأمن.

أخيرا وليس آخرا، أود التأكيد على أن نقطة البداية لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجب ان تكون من حيث توقفت المفاوضات في آخر اجتماع للجانبين. لقد استغرق الأمر وقتا طويلا وصبرا هائلا ومهارة من الجانبين بحيث وصلت المفاوضات إلى هذه النقطة الحرجة من البدايات الأولى لعملية أوسلو. ويجب الحفاظ على المكاسب المهمة التي تحققت بالفعل، وأن تمثل الأساس للمفاوضات التي ستجري في المستقبل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يحمِّل الميثاق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويمكن لمجلس الأمن من خلال ممارسته لهذا الدور العالمي، أن يعزز من احترام القانون الدولي، الذي يحكم سلوك الدول.

وبصفة سنغافورة دولة صغيرة، فإن من مصلحتنا أن نعزز دور القانون الدولي وبالتالي أن يكون مجلس الأمن قويا وفعالا. ويشمل ذلك تنفيذ جميع – وأكرر، جميع – قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات التي تحقق التزام المجلس بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، الأمر الذي تضمنته عدة قرارات وبيانات رئاسية، بما في ذلك القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وينبغي للمجلس أن يكون على مستوى المعايير التي وضعها لنفسه. وينبغي، في المقام الأول، تطبيق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، إلى جانب القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) آخر القرارات الصادرة في هذا الشأن.

وبالأمس، أتيحت للمجلس فرصة الاجتماع مع السيد شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إسرائيل، والممثل الدائم لفلسطين في اجتماعين مغلقين منفصلين. وإننا نرحب بهذا الاعتراف بدور مجلس الأمن. وقد عبر أعضاء المجلس في الاجتماعين في رسالة واضحة عن قلقهم لتصاعد العنف واستمراره، لا سيما استخدام القوة على نطاق واسع وبصورة غير متناسبة من جانب إسرائيل وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ينطوي، كما قال العديد من المتكلمين اليوم، على آثار عميقة بالنسبة للشعب الفلسطيني. لذا، فقد حان الوقت لمجلس الأمن لكي يستمع الآن إلى آراء الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وعلى المدى البعيد، لن يتسنى ضمان حماية المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية إلا إذا عادت المفاوضات إلى مسارها. وإننا نرحب بالتأكيدات التي قدمها نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز والسفير ناصر القدوة الممثل الدائم لفلسطين ومؤداها أن السلام لا يزال هدفا استراتيجيا لكل من الجانبين. ويحدونا الأمل في أن تستأنف المفاوضات بشأن العديد من عناصر مفاوضات السلام السابقة من حيث توقفت هذه المفاوضات.

وحتى يصبح ذلك ممكنا، يجب أن تكون الأولوية القصوى أن يتوقف العنف. وبما أن الأطراف كافة قد اختارت السلام هدفا استراتيجيا، فإننا ندعوها إلى نبذ العنف. وعلى الأطراف المعنية تقع المسؤولية المباشرة لوقف العنف وتهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد تلك الأطراف في النهوض بهذه المسؤولية من خلال اعتماد تدابير محايدة وموضوعية لبناء الثقة.

ومن المقترحات التي يناقشها المجلس بنشاط إرسال بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة. ونعتقد أن التواجد الدولي المحايد والموضوعي يمكن أن يكون أحد تدابير بناء الثقة بغية تغيير الجو النفسي السائد في الأراضي المحتلة والمساعدة في

تحسين المناخ. وكما قال السيد ريتشارد ريان سفير أيرلندا في وقت سابق، فقد قلنا أمس إن مثل هذه القوة يمكن أن يكون لها دور حيوي ومساعد من خلال الحد من مستوى العنف وتغيير المعادلة السائدة في المنطقة المضطربة. وقد لاحظنا أن سفير كولومبيا أشار هو أيضا إلى الدور المساعد لمثل هذه القوة. ونعتقد أن هذه القوة يمكن أن تكمل الدور الذي يقوم به الأمين العام كوفي عنان، وممثلوه في الميدان، المفوضة السامية لحقوق الإنسان ولجنة ميتشيل لتقصي الحقائق، التي أنشئت بموجب اتفاق شرم الشيخ، في إطار محاولة نزع فتيل الأزمة الراهنة.

وتود سنغافورة أن يواصل مجلس الأمن استكشاف كيفية تنفيذ الاقتراح بإنشاء قوة مراقبين. من ذلك، مثلا، أن يتم تكليف الأمين العام بالتشاور مع كل الأطراف. وثمة احتمال آخر أن يوفد المجلس بعثة إلى المنطقة. وحيث أن المجلس قد استضاف كلا من الرئيس ياسر عرفات ونائب رئيس الوزراء شمعون بيريز خلال الشهور الأخيرة، فإن عليه أن يرد هذه الزيارات بإيفاد فريقه لمواصلة هذا الحوار المفيد والبناء.

ونحن نعتقد أن على جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن تخطو خطوات شجاعة لكي يعود الشرق الأوسط مرة أخرى إلى طريق السلام. وعلينا أن نبني على إطار الهدنة واتفاقات السلام القائمة وألا نقوضها. فكل اتفاق توصلنا إليه في الشرق الأوسط - اتفاقات كامب ديفيد، مؤتمر مدريد، اتفاقات أوسلو للسلام - إنما يمثل خطوة هامة إلى الأمام. ولدينا بعض الأسس القوية التي ينبغي أن نبني عليها.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ونحن أيضا نشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة وفي حينها بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية تشهد تدهورا منذ وقت طويل. فالعنف الأعمى مستمر والسكان الفلسطينيون العزل يتحملون العبء الأكبر، مع سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى فضلا عن تدمير الممتلكات. ويود وفدي أن يتقدم بخالص المواساة لأسر الضحايا.

والاستخدام المفرط للقوة هو الذي أدى إلى تصاعد العنف على نحو خطير. كما أن سياسة العقاب الجماعي، التي تفرضها إسرائيل من خلال فرض الإغلاق والحصار، تشل الاقتصاد. وتسبب هذا في محنة كبيرة وبطالة وحرمان. وكانت النتيجة النهائية أزمة ثقة حادة، الأمر الذي أدى إلى ما وصفه الأمين العام بانهيار التقدم الذي تحقق بين الإسرائيليين والفلسطينيين على طريق السلام الشامل والعادل والدائم.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقف مكتوف الأيدي إزاء استمرار هذه الحالة، التي لا تقوي سوى شوكة أولئك الذين لا يريدون السلام. ونعتقد أنه ينبغي في المقام الأول الحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف. وتقع مسؤولية ذلك على من يصرون على استخدام القوة المهلكة ضد المدنيين. ولا بد من إظهار الالتزام بالسلام بالفعل ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ولما كان الوضع مستمرا في التدهور، فلا بد لمجلس الأمن أن يعاود الارتباط وأن يواصل استكشاف السبل بحثا عن مخرج من هذه الأزمة، التي هي أزمة دولية حقا، مثلما أكد سفير المملكة المتحدة اليوم. ونعتقد أن اقتراح إنشاء قوة من المراقبين الدوليين يمثل أساسا جيدا لمداولات المجلس، ونحن نؤيد هذا الاقتراح تأييدا كاملا.

وفي رأينا، أن المجلس يجمع على الحاجة إلى رفع الحصار الاقتصادي فورا ودون شروط. ونتفق مع الأمين العام على أن مساعدة المانحين لا غنى عنها البتة لتخفيف معاناة السكان الفلسطينيين. ونحن نقدر الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد ونحثه على مواصلة تقديم مساعداته.

إن أحدا لا يتوهم أن التفاوض على تسوية نهائية أمر سهل. ومع ذلك، علينا أن نشجع الأطراف على مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق هدفهم عن طريق المفاوضات السلمية. وكذلك نرى أن من الأهمية بمكان الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن بفضل الجهود المضنية التي بذلها كل من الجانبين، والبناء عليها. إن المبادرة التي قام بها نائب رئيس وزراء إسرائيل بحضوره إلى المجلس قد حظيت بتقدير الجميع هنا أمس.

وفي رأينا أن هذا بمثابة اعتراف واضح من جانب إسرائيل بدور المجلس في هذه القضية. وهذا الدور بنفس القدر من الأهمية التي كانت وقت اعتماد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يشكلان معا الإطار للتسوية النهائية.

وتؤيد بنغلاديش بقوة الدور الذي يضطلع به الأمين العام من أجل تيسير إنفاذ تفاهم شرم الشيخ. وفي رأينا أنه قادر على القيام بدور بناء لمساعدة الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات. ويتعين على مجلس الأمن العمل على تحقيق ذلك الهدف.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في شكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد أتاح عقد هذه الجلسة الفرصة لأعضاء المجلس ولغير الأعضاء فيه لاستعراض التطورات التي حدثت خلال الأشهر الستة الأخيرة.

لقد وصلت محنة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى أبعاد بالغة الخطورة، وهي تنطوي على مزيد من التهديد لاستقرار المنطقة بأسرها، ومن ثم تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبالأمس عقد المجلس جلستين بالغتي الأهمية، وفرتا خلفية مفيدة لهذه المناقشات. فقد اجتمع المجلس أولا مع نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في حكومة إسرائيل الجديدة، السيد شمعون بيريز، بناء على طلبه. وقد قدم لنا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مجملا لوجهة نظر حكومته للمشكلات التي تكتنف شعبي فلسطين وإسرائيل. وحدد لنا ما يراه كأساس لإعادة البدء في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحدد الإجراءات التي تدرسها إسرائيل والتي تنوي اتخاذها في هذا الصدد.

ويرحب وفد جامايكا بالخطوات التي أعلن عنها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لفتح طرق التجارة والبدء في عكس مسار السياسة التي ألحقت بالفلسطينيين دمارا اقتصاديا. ونحن نتوقع أن نرى نتائج مبكرة ميدانيا، تتجلى في تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

وعقب الاجتماع مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مباشرة، اجتمع مجلس الأمن مع السفير القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة. وشاركناه في منظور الفلسطينيين إلى الظروف السائدة في الأراضي المحتلة. وأكد لنا معظم ما نقلته الأنباء على مدى الشهور القلائل الماضية وقدم لنا الأسباب التي جعلت عملية السلام تخرج عن مسارها. ويعرب وفدي عن الأمل في أن يبشر الاجتماعان اللذان عقدا بالأمس بحقبة جديدة من العلاقات

بين الأمم المتحدة والفلسطينيين والإسرائيليين في السعي إلى إحلال السلام.

وبينما كان الاختلاف واضحا بين رؤية كل من الجانبين من حيث الأسباب والنتائج، فقد أوضحا كلاهما على نحو قاطع بأنهما معا يريدان السلام وأنهما يرغبان في إنهاء دائرة العنف والتعايش في ظل حسن الجوار. ولكن لأسباب عديدة معقدة ومختلفة، عجزا عن تحقيق السلام الذي تكلما عنه، وبالرغم من عدة محاولات مفعمة بالأمل، فإن السلام الذي سعيا إلى إحلاله لسنوات عديدة كان بعيد المنال.

ويرى وفدي أنه يتعين على المجلس أن يوفر مساعدته ودعمه لعملية السلام. وقد حثت جامايكا الفلسطينيين والإسرائيليين على السعي إلى إحلال السلام من خلال عملية تفاوضية نشطة، عملية تتطلب منهما أن يظلا على المسار، مهما كانت العقبات التي يواجهانها. وكما أعلنا في مناسبات سابقة، فإن الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير يجب أن تكون العنصر الأساسي في هذه العملية. وينبغي التأكيد على حق جميع بلدان المنطقة في الأمن بما في ذلك إسرائيل. وإننا نكرر هذا الموقف اليوم. وتقدم جامايكا دعمها المستمر للجهود الرامية لتحقيق سلام عادل ودائم في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وقد اعتمد مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي دعا إلى وقف العنف فورا واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان وضع حد لدائرة العنف. وقمنا بحث الطرفين عن الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات جديدة واستفزازية والعمل على تطبيع الحالة على نحو يعزز آفاق السلام. وقد قدمنا دعمنا التام للدور الهام الذي اضطلع به الأمين العام في عملية السلام. وأدنّا أعمال العنف، ولا سيما الاستعمال المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. وطالبنا إسرائيل بالتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية وتحمل مسؤوليتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وأكدت أهمية إنشاء آلية من أجل إجراء تحقيق موضوعي على وجه السرعة في أحداث العنف. وقد أنشئت لجنة متشل بعد ذلك، ولكن حتى الآن لم نشهد أي نتائج لتحقيقاتها. إلا أن السيد بيريز أبلغنا بالأمس أن اللجنة قد دُعيت إلى زيارة إسرائيل في الأسبوع المقبل. ونحن نتطلع إلى النتائج الإيجابية التي ستسفر عنها هذه الزيارة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تعهد رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت ورئيس السلطة الفلسطينية للأمين العام كوفي عنان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية. وقد اعتبرنا هذا الالتزام بمثابة تطور بالغ الأهمية. والذين تاقوا من بيننا رؤية السلام يسود بين الفلسطينيين والإسرائيليين رحبوا بالإجراءات الجسورة التي أقدم عليها الطرفان وراودهم الأمل في أن الإرادة السياسية الضرورية الكفيلة بإنهاء ذلك الصراع قد وجدت أخيرا. وفي أعقاب قمة شرم الشيخ والاتفاق الذي تم التوصل إليه، كان المأمول هو تجنب حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح. ولا شك أن شعبي فلسطين وإسرائيل قد لاح لهما بريق الأمل في القرارات التي اتخذها قادتهم في ذلك الوقت.

ولا حاجة بي إلى القول، إن وفدي شعر بإحباط شديد جراء ما حدث منذ ذلك الحين. فلم ينفذ اتفاق شرم الشيخ، ورأينا المزيد من الابتعاد عن طريق السلام، وفقدت أرواح كثيرة ولا سيما من بين الفلسطينيين. حل الدمار الاقتصادي بالفلسطينيين. ونحن نشعر بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية القاسية في الأراضي الفلسطينية وما قيل عن عدم وصول العاملين في المجال الإنساني إلى ذوي الحاجة. ونرى أن جميع الحواجز التي تعترض وصول الإغاثة الإنسانية للشعب الفلسطيني ينبغي أن تزال دون توان.

وفي ضوء ذلك، وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة للمشكلات التي تواجه الطرفين، فإننا نرى أنه إذا ما وجدت الإرادة السياسية الكفيلة باتخاذ قرارات جسورة بإحلال السلم وتنفيذ هذه القرارات، لعله يمكننا عندئذ أن نمضي قدما على طريق تحقيق السلام لشعوب المنطقة، بمساعدة مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أيدت جامايكا إيفاد مراقبين للأمم المتحدة إلى فلسطين، وهو الموقف الذي لم يحصل في ذلك الوقت على الدعم من جانب غالبية أعضاء المجلس. وقد اعتقدنا عندئذ، كما نعتقد الآن، أن نشر مراقبي الأمم المتحدة سيكون بمثابة رادع لاندلاع مزيد من العنف وكتدبير لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وكلما تأخرنا، كلما اندلع العنف، واستمرت الخسائر في الأرواح. وكما ذكّرنا ممثل سنغافورة بالأمس فإن المجلس أعرب عن قلقه إزاء حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وتكلم أعضاء آخرون اليوم عن بعض الأشياء التي يتعين على المجلس القيام بها وينبغي له القيام بها. ونحن جميعا متفقون تقريبا على أن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ المجلس لإجراء وبينما لم نحقق بعد الإجماع بشأن ما ينبغي عمله وكيفية القيام به، فإننا نحاول تحقيق ذلك. ونحن نضم صوتنا إلى غيرنا ممن أيدوا إعادة طرح موضوع نشر مراقبي الأمم المتحدة في فلسطين. ونضم صوتنا إلى أعضاء المجلس الآخرين في مطالبة إسرائيل بالعمل على الفور على إزالة جميع أشكال الحصار الاقتصادي وإغلاق الأراضي، واتخاذ إجراء حاسم من أجل عودة الانتعاش الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وإننا نكرر دعوتنا للطرفين إلى إنهاء العنف والجلوس معا وجها لوجه، واستئناف المفاوضات.

وفي غضون الأيام القليلة المقبلة، سيعمل مجلس الأمن على وضع مشروع قرار بغية تلبية الشواغل التي أعربنا عنها في هذه الجلسة وإعطاء معنى لطموحات إحلال السلام في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على إظهار أكبر قدر من المرونة لمساعدتنا في تحقيق هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوكرانيا.

إن الجلسة الرسمية التي يعقدها مجلس الأمن اليوم، وهي الجلسة الثالثة خلال اليومين الماضيين للتصدي للأزمة الخطيرة في الشرق الأوسط، والعدد الكبير من المتكلمين المشاركين في المداولات، يشهدان ليس على خطورة الحالة فحسب، وإنما أيضا على الجهود النشطة التي يبذلها المجلس من أجل الإسهام في تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل الأزمة الراهنة.

وما زالت بلادي تشعر بقلق عميق إزاء التدهور الراهن في الشرق الأوسط منذ ما يزيد على خمسة أشهر. ونشعر بالجزع إزاء الأنباء اليومية التي تفيد عن استمرار المصادمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأمر الذي أدى بالفعل إلى مقتل ما يزيد على ٤٠٠ شخص، معظمهم من الفلسطينيين، وإلى سقوط آلاف الجرحى. ونحن نأسف لسقوط الضحايا، ونعرب عن تعازينا الصادقة لأسرهم المفجوعة.

ومثلما ذكر وفد بلادي في عدة مناسبات سابقة، تدين أوكرانيا استعمال القوة المفرط والعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين. فأية هجمات أو انتقامات ضد السكان المدنيين محظورة وغير مسموح بها قانونا. وينبغي كفالة الاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن على إسرائيل أن ترفع حصارها الاقتصادي عن الفلسطينيين في أسرع وقت ممكن،

حيث أنها دفعت بالسلطة الفلسطينية إلى حافة الانهيار الاقتصادي وضاعفت عدد المحتجزين الفلسطينيين بل وزادت عددهم ثلاثة أضعاف. والواضح أن استمرار الأنشطة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية لا يساعد على إصلاح الحالة.

وانطلاقا من هذا الموقف، نشعر بالتشجيع إزاء القرار الذي اتخذته مؤخرا الحكومة الجديدة في إسرائيل ببدء رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الأرض الفلسطينية، فضلا عن نواياها بوقف الأنشطة الاستيطانية فيها.

وبالمثل، تعترف بلادي بالحق المشروع لإسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وترفض أوكرانيا رفضا قاطعا أية أعمال إرهابية كائنا من كان مرتكبها كوسيلة لتحقيق هدف سياسي. ونرى أن أي انتهاك أو عمل ينم عن تحد ترتكبه عناصر متطرفة ينبغي وقفه بحزم حيث أنه لا يفضي سوى إلى تصعيد أعمال العنف. وفي هذا السياق، فإن أعمال العنف المرتكبة ضد الإسرائيليين تلقى الإدانة كذلك في بلادي.

ونعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، لا يوجد بديل آخر أمام الطرفين سوى وضع حد لأية أعمال عنف يرتكبها طرف ضد الآخر فورا وبدون شروط، بغية التغلب على العداوة القائمة بينهما لمصلحة السلام، والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذه المرحلة، نؤكد مجددا مناشدتنا الإسرائيليين والفلسطينيين أن يمارسوا أقصى قدر من ضبط النفس والحكمة والامتناع عن أية أعمال من طرف واحد يمكنها أن تزيد من خطورة الحالة أو تُجهض النتيجة التي توصلت إليها محادثات الوضع النهائي.

وإننا على اقتناع بأنه ينبغي للطرفين كليهما أن يستأنفا المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن المبادئ التي أُرسيت في مؤتمر مدريد وفي اتفاق أوسلو. ولا شك أن التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ العام الماضي ينبغي تنفيذه بالكامل؛ وينبغي تنفيذ التدابير الآيلة إلى استعادة التعاون الفعال بين الجانبين في الميدان الأمني. ونؤكد أهمية إجراء اتصالات إسرائيلية - فلسطينية مباشرة، بما في ذلك الاتصالات على أعلى المستويات.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الأنباء التي تفيد عن تبادل الرسائل مؤخرا بين الزعيم الفلسطيني ورئيس الوزراء الجديد في إسرائيل، بطريقة بناءة تماما. والمهم أن كلا الزعيمين أكد في رسائله الرغبة المشتركة في إحلال السلام. ويحدونا الأمل في أن تتطور هذه الإشارات الإيجابية.

ونرى أن الحكومة الجديدة في إسرائيل تسعى إلى إجراء حوار أوثق مع مجلس الأمن مثلما تأكد أمس خلال الجلسة التي انعقدت بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في إسرائيل، السيد شمعون بيريز، الأمر الذي نعتبره إيجابيا.

وما زلنا نعتقد بأن الوجود الدولي على الأرض الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، قد يصبح عاملا هاما يساهم في استعادة الظروف الأمنية واستئناف المحادثات بسرعة. ونرى أن فكرة إنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة مثلما اقترحت فرنسا والمملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى تلبي اهتمامات الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء وتستحق أن ينظر فيها المجلس بجدية. وفي الوقت نفسه، المفهوم أن هذه الفكرة من الناحية العملية لا يمكن تنفيذها بدون تعاون إسرائيل التي ينبغي تشجيعها على إعادة النظر في موقفها السلبي الراهن حيال ذلك.

وتؤيد أوكرانيا الموقف القائل إن مجلس الأمن ينبغي أن يظل مشاركا في البحث عن سبل لوقف الأزمة الراهنة في

الشرق الأوسط. وسيرحب بلدي بمواصلة التدخل البناء الذي يقوم به الأمين العام ببذل الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن في المنطقة. ونشجع بصفة خاصة الأمين العام على متابعة المهمة التي أوكلها إليه المجلس في الخريف الماضي والمتمثلة في التفاوض مع الطرفين بشأن إيجاد أشكال مقبولة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل أيضا في أن تواصل لجنة تقصي الحقائق القيام بأنشطتها، مثلما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، ومثلما اتُّفق عليه في مؤتمر القمة المنعقد في شرم الشيخ، وأن تواصل اضطلاعها بدور إيجابي من أجل خفض مستوى العنف. ونرحب بالزيارة التي ستقوم بها اللجنة إلى المنطقة في الأسبوع المقبل، ونتطلع إلى تلقي التقارير عن نتائج تقصياتها في إسرائيل وفلسطين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا عزم أوكرانيا على الإسهام في عملية استعادة السلم الشامل في الشرق الأوسط، والأمر الذي لن يتحقق، برأينا، إلا بإعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية، والمغرب وموريتانيا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد السنوسي (المغرب)، والسيد ولد دادا (موريتانيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أهنئكم على تولي رئاسة المجلس للشهر الحالي وأثق بقدرتكم وحكمتكم في إدارة دفة مداولاته حول هذا الموضوع الهام أملا في أن يضطلع مجلس الأمن بدوره كما رسمه له الميثاق وعلى النحو الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي في حفظ الأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن جوهر الأزمة التي تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة آثارها البغيضة والمدمرة منذ أكثر من خمسة أشهر يتمثل في موضوع واحد أساسي هو الاحتلال. احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية هو في حقيقة الأمر المفجر لكل الأحداث الدامية التي يطالعها العالم والتي لم تتوقف منذ نهاية أيلول/سبتمبر الماضي.

ويمكن لإسرائيل أن تعرض المسألة تحت دعاوي كثيرة، أو أن تخلط الحقائق وتلقي بالاتهامات في كل اتجاه لنخرج بخلاصة يتساوى فيها الشعب المحتل والمحتلة أرضه مع قوة الاحتلال التي تضرب عليه حصارا خانقا يهدف إلى تجويعه وإذلاله وتركيعه. ولكن كافة تلك الدعاوى وكل ذلك الخلط لا يجب أن يصرف المجلس الموقر عن الحقيقة الكامنة وراء الأحداث، وهي حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

والواقع يقول إن أحوال الشعب الفلسطيني لم تتحسن ولن تتحسن، ولن يعرف هذا الشعب الهدوء إلا عندما يزول عنه الاحتلال الإسرائيلي بكافة صوره وأشكاله.

ومنذ آخر اجتماع لمجلس الأمن للنظر في هذا الموضوع، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حدثت تطورات سياسية عديدة ومتلاحقة، ليس أقلها تغير الحكومة في إسرائيل. ومع الأسف، فإن أيا من تلك التطورات لم يكن له التأثير الذي أمل فيه البعض من حيث تخفيف حدة ومستوى وحجم القوة العسكرية والقهر اللذين تستخدمهما إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بل نستطيع أن تقول إن إسرائيل صعدت تعاملها الفظ مع الفلسطينيين تصعيدا نوعيا بعد تسلم الحكومة الجديدة لمهام عملها. واختارت تلك الحكومة تطبيق سياسة ما يسمى بالحصار الخانق للأرض المحتلة، بدلا مما تطلق عليه الحصار المتنفس، والذي يقال إنه كان مطبقا حتى أيام قليلة مضت. وهي تسميات وأوصاف نجدها مزعجة، وللأسف مضحكة أيضا.

ولمعلومات المجلس الموقر، فإن هذا الحصار الذي تشهده الأرض المحتلة يعني أن تتحول كل مدينة وكل قرية فلسطينية، بما في ذلك تلك الواقعة تحت الحكم الذاتي الفلسطيني، إلى سجن كبير لأهلها، لا يسمح لهم بالخروج منه ولا بدخول أحد إليه. إنه إيقاف كامل للحياة وحبس لأنفاس الفلسطينيين الذين يتعاملون مع الموقف برمته بشجاعة نادرة يحسدهم عليها اخوانهم العرب وأبناء الشعوب الحرة في أنحاء العالم.

حصار وإغلاق، مصادرة للأرض وهدم للمنازل، وقصف للمنشآت الحكومية والتعليمية، وسياسة منظمة للاغتيال دون أدنى اعتبار لمعايير حقوق الإنسان المعمول بها في العالم ودون أي لجوء لأية جهة قضائية. مستوطنون مدنيون إسرائيليون تحميهم قوة عسكرية عاتية، يفعلون ما يحلو لهم في الأرض الفلسطينية، يضربون الفلسطينيين ويسرقون ماءهم ويحرقون زرعهم، ويأتي الجيش الإسرائيلي من ورائهم يزيل أشجارا سبق وجودها إنشاء إسرائيل بعشرات السنين، ويستخدم كل ما لديه من قوة السلاح ليجبر الفلسطينيين على الخضوع لمشيئة إسرائيل، قوة الاحتلال. كل ذلك تحت دعوى واحدة لا تكف إسرائيل عن ترديدها وتظن أنها تبرر لها كل ما تفعل – دعوى الأمن.

لا أعتقد إلا أن هذا يمثل استخفافا بعقولنا وامتهانا لكل ما يمثله هذا المجلس الموقر من تجسيد لمبادئ القانون وحقوق الإنسان. أليس من الغريب أن نجد مثل هذا الكلام يقال بعد عشر سنوات من التفاوض دون أن تتمكن إسرائيل من أن تقدم إلى الشعب الفلسطيني التنازل الوحيد والحقيقي المطلوب منها، وهو أن تنسحب من أرضه التي احتلتها بقوة الحرب عام ١٩٦٧؟

إن الأمن الحقيقي هو مطلب مشروع لكافة شعوب المنطقة، ولا أحد ينكر على أي شعب حقه في الحصول على الأمن. ولكن أمن الجار لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن جيرانه، ولا يحق لجار أن يصرخ مطالبا بالحصول على أمنه وهو في نفس الوقت يقتل أبناء جيرانه ويهدم منازلهم ويخنقهم ويجوعهم. فهذا ليس من المنطق في شيء، وليس من العدل في شيء.

في ظل هذه الأوضاع المتوترة والأحداث الدامية، صدر أمس، أي في ١٤ آذار/مارس، التقرير (E/CN.4/2001/121) الذي أعدته لجنة التحقيق المنشأة بقرار لجنة حقوق الإنسان S-5/1 المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة. وهذا التقرير يتناول بالتفصيل الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني تحت قمع الاحتلال. ويخرج التقرير بعدد من التوصيات والاستنتاجات الهامة التي نحث المجلس على الاطلاع عليها والنظر في التجاوب معها. ولعل أهم تلك التوصيات ما ورد في الجزء الثاني من الفصل العاشر بالتقرير، وأقتبس هنا من نص الفقرة ١١ منه بالانكليزية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن هناك حاجة إلى إنشاء وجود دولي ملائم وفعال لمراقبة امتثال جميع الأطراف لحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي وتقديم التقارير عن ذلك بغية ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان لشعب الأراضي المحتلة. وينبغي إنشاء هذه الآلية الدولية على الفور وتكوينها بطريقة ينعكس عليها الطابع الملح لحماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

(واصل كلمته بالعربية)

والأمور في الأرض الفلسطينية المحتلة بلغت من السوء ما يحتم على هذا المجلس أن يتدخل، وبكل السلطة التي نعلم أنه يمتلكها بموجب الميثاق، ليضع حدا لغطرسة القوة التي تتعامل بها قوة الاحتلال في الأرض الفلسطينية. ومن هذا المنطلق يتعين على المجلس أن ينظر دون تأجيل أو تسويف في تشكيل ونشر قوة المراقبة الدولية التي يطالب بها المجتمع الدولي والفلسطينيون والجانب العربي منذ أشهر عديدة.

ونحن ندرك أن البعض يهدف أيضا إلى حث الأطراف على استئناف التفاوض فيما بينها، وهذا أمر لا نختلف فيه مع أحد. ولكن من العدل ومن الإنصاف أن يشير المجلس عند مطالبته باستئناف التفاوض إلى ضرورة أن يكون ذلك مبنيا على كافة مراحل التفاوض السابقة، وليس من فراغ، ثم أن يكون أيضا بهدف واضح، وهو تطبيق قراري المجلس ذاته - ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - وفي إطار زمني مقبول وليس مفتوح الأمد.

وسمعنا أن إسرائيل تمدد، بل وقيل هذا الكلام في هذه القاعة بالأمس، إنها قبلت الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، وإنها قدمت الأرض إلى أطراف عربية ولم تحصل سوى على سلام بارد من جانب تلك الأطراف. وهذه المقولة يدرك الجميع من المقصود بها، والرد على هذه المقولة من جانبنا في مصر واضح لا لبس فيه. إذ أن الأرض التي استعادتها مصر بالحرب، ثم بالتفاوض، هي أرض مصرية كانت تحتلها إسرائيل، والسلام القائم بين البلدين هو سلام تحكمه الاتفاقيات الموقعة والتي لا يستطيع أحد أن يشكك في مدى التزام مصر بها من واقع مسؤولياتها الدولية. ولكن برودة أو حرارة السلام بين شعبين متجاورين هي مسألة ترجع إلى رغبة وإرادة هذين الشعبين. ومن الطبيعي والمنطقي أن يتفاعل شعب مصر مع قضية إخوانه العرب المحتلة أراضيهم، وبصفة خاصة مع محنة وقضية شقيقه الشعب الفلسطيني.

وحين يتبدل النهج الإسرائيلي في التعامل مع جيرانه ويمد يد السلام الحقيقية إليهم ويتحرر أبناء الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي، في هذا الوقت نستطيع أن نتناول برحابة صدر مسألة درجة حرارة السلام. ولكن في الوقت الحالي، فإن مثل هذا الحديث هو من قبيل اللجوء إلى شعارات لا يمكن وصفها إلا بأنها جوفاء، ولن تبدل من الواقع شيئا.

إن السلام هدفنا جميعا. ولكن الوصول إليه يبدأ، في حالة الشعب الفلسطيني، بضرورة احترام إسرائيل لحقوق هذا الشعب وحقوق أبنائه في الاستقلال وفي الحياة الكريمة.

وقبل أن أنهي تدخلي هذا، أود أن أتدخل وأوجه الحديث إلى السفير يهودا لانكري، سفير إسرائيل.

(تكلم بالانكليزية)

السفير يهودا لانكري، سفير إسرائيل، إن المشكلة مرة أخرى هي الاحتلال. واليوم، شاهدت الأخبار العالمية لمحطة الإذاعة البريطانية الساعة ٧ صباحا. وكان هناك مئات الفلسطينيين من النساء والأطفال وكانوا في رام الله. كانوا يحاولون السير في مظاهرة على نحو سلمي جدا. وكان الرد هو الرصاص. كان الجيش الإسرائيلي يطلق النار على المدنيين الذين لم يكن معهم حتى الحجارة.

ستعقدون سلاما مع الفلسطينيين، ولكن لن يكون لكم هذا السلام إلا إذا اعترفتم بأهم ليسوا أدنى منكم، وبأن دماءهم مقدسة كدماء اليهود. أوقفوا إطلاق الرصاص عليهم. إن شعبكم يقتلهم بلا حساب. إن الفلسطينيين بشر وهم يساوون الإسرائيليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الأردن وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحديدي (الأردن) (تكلم بالعربية): يسرني أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهاني لكم لترؤسكم أعمال مجلس الأمن الموقر لهذا الشهر، وأنني على ثقة، بأن حكمتكم، وخبرتكم وواسع معرفتكم ستؤدي إلى النجاح المنشود، معبرا عن بالغ تقديري لسلفكم، سعادة السيد سعيد بن مصطفى، سفير تونس الشقيقة، للكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال فترة رئاسته. كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب المجموعة العربية.

لا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق العميق إزاء الأوضاع المتدهورة في الأراضي العربية المحتلة من جراء استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والاستعمال غير المبرر للقوة والذي أخذ أبعادا خطيرة مؤخرا تمدد استقرار وأمن المنطقة ومستقبل عملية السلام برمتها.

يكرر وفد بلادي دعوته إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني وضرورة تكاتف الجهود الدولية لوقف أعمال العنف ضد الفلسطينيين وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إرسال قوات مراقبة دولية إلى الأراضي المحتلة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وذلك تمشيا مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبهدف ضمان عدم تكرار تلك الاعتداءات مستقبلا.

بالرغم من تراجع حدة العنف فإن الوضع في الأراضي المحتلة لا يزال صعبا للغاية ولا يزال التوتر قائما، ولذا يجب على إسرائيل أن تكف عن استخدام القوة ضد الفلسطينيين ورفع الحصار الاقتصادي المشدد فورا عن المدن الفلسطينية ومنع حفر الخنادق حول المدن الفلسطينية وإعادة كافة أنواع التواصل بين تلك المدن، ودفع المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية دون إبطاء، والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، بما فيها اتفاقية شرم الشيخ، لوضع نهاية لهذا الصراع.

إن الأحداث الأخيرة تؤكد مرة أخرى حاجة الشرق الأوسط الملحة إلى السلام الشامل والدائم واستعادة الحقوق العربية كافة والتي لن تتحقق إلا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

في الختام يود وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة تركيز الجهود لإحياء الحوار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك لإعادة مسيرة السلام إلى مسارها الطبيعي، للوصول إلى الغاية المنشودة المتمثلة في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

إن الأردن، ملكا وحكومة وشعبا، ليؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف معربا باسم حكومتي عن أصدق مشاعر العزاء والمواساة للقيادة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الشقيق بشهدائه الأبرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل اليمن، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أهنئكم في البداية على ترؤسكم للمجلس. وأعبر لكم عن ثقتنا في نجاحكم في إدارة أعماله وتحقيق غاياته. كما أعبر عن تقديرنا البالغ لسلفكم، السيد سعيد بن مصطفى، السفير والمندوب الدائم لتونس، على ما بذله، ووفده، من جهود موفقة وما أبداه شخصيا من حكمة ودراية في قيادة أعمال المجلس.

ولا يفوتني هنا أن أعبر أيضا عن شكرنا العميق لكم ولأعضاء المجلس على إعطائنا الفرصة للمشاركة في النقاش لواحدة من أعرق وأقدم القضايا التي دأبت الأمم المتحدة على مناقشتها منذ ما يزيد عن نصف قرن، وهي القضية الفلسطينية التي ما زالت تنتظر الحل العادل من مجلسكم الموقر.

إن الممارسات الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجاوزت كل حدود العقل والمنطق، وحتى الخيال، في قسوتها وعنفها ودمويتها. ونجم عن تلك الممارسات انعكاسات مأساوية وآثار مدمرة على حياة السكان المدنيين، اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا.

لقد عمدت إسرائيل مؤخرا إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض وإغلاق المنافذ والطرقات المؤدية إليها، ومنها إلى الخارج. كما أحكمت الحصار الاقتصادي على السكان المدنيين ومنعت تسليم الأموال المتجمعة لديها من الضرائب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. في الوقت الذي تواصل فيه إقامة المستوطنات وهدم البيوت الفلسطينية وتشريد أسرها واستخدام القوة المفرطة من قبل جيشها النظامي وقوات أمنها المدربة ضد أطفال الحجارة الذين لا ذنب لهم غير التعبير عن موقفهم الرافض لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم.

إن هذه الحقائق الدامغة عن الممارسات الإسرائيلية الغاشمة لتحتم على مجلسكم الموقر النهوض بمسؤولياته الدولية وباتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمل إسرائيل على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، فإننا ندعو مجلسكم الموقر بالموافقة على ما يلي:

أولا، وعلى وجه سريع، العمل على إيقاف العنف ضد الأطفال والمدنيين العُزل. ثانيا، فك الحصار الاقتصادي، وإزالة الحواجز وفتح المنافذ والطرقات أمام السكان المدنيين. وثالثا، دفع الأموال الضريبية التي جمعتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية. إن هذه الإجراءات من الضرورة بمكان، بحيث أن المجلس لا بد أن يدفع إسرائيل إلى الالتزام بها. لأنها تتعلق سيدي الرئيس بحياة المواطنين الأبرياء، ونحن نشاهد كل يوم مدى معاناة هؤلاء المواطنين من التشريد ومن العزل وتعرض حياتهم وممتلكاتهم لأشد أنواع الخطر.

وفي الوقت نفسه، وعلى صعيد آخر، فإننا نطالب بأن يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات التالية: الموافقة على تشكيل وإرسال قوة دولية تحت علم الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني ونشرها في الأراضي المحتلة. وثانيا، تشكيل وإرسال لجنة تحقيق حول الممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الفلسطينيين في حاجة إلى تواجد للأمم المتحدة، في حاجة إلى من يستطيع أن يرفع إلى هذا المجلس حقائق ما يجري داخل الأراضي المحتلة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال إرسال لجنة إلى المنطقة.

إننا في الجمهورية اليمنية نؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أن السلام خيار ثابت لا رجعة عنه.

وبالتالي، فإننا ندعو إلى استئناف المفاوضات وعودة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مائدة التفاوض من حيث انتهت تلك المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليمن على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): بداية، أتوجه إليكم بالتهنئة لرئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن على ثقة من أن خبراتكم وتجاربكم ستقود أعمال مجلس الأمن إلى ما نصبو إليه جميعا. كما أود أن أعبر عن الشكر الجزيل لسعادة المندوب الدائم لجمهورية تونس الشقيقة الذي أدار أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي بما عرف عنه من حنكة واقتدار.

إن من يتصفح أوراق التاريخ سيجد الكثير من الوثائق والشهادات التي تسجل بدقة المجازر الرهيبة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين المدنيين الأبرياء في دير ياسين وفي قبيا وغزة وعسان وقلقيلية وكفر قاسم وخان يونس ورفح والقدس ورام الله وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية. بل إن الإرهاب الإسرائيلي لحق الفلسطينيين حتى في صبرا وشاتيلا. وطردت الموساد وعملاؤها شخصيات فلسطينية خارج فلسطين وقضت على عدد غير قليل منهم. ولقد أصبح معلوما وباعتراف المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم، كيف أنهم عملوا ويعملون على اغتيال شخصيات فلسطينية بمختلف الوسائل الإرهابية، بما في ذلك قصفهم بالطائرات.

ومؤخرا، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تقطيع الضفة الغربية إلى ٤٣ جزءا وتقسيم قطاع غزة إلى ٤ أجزاء، من خلال نشر قوات الاحتلال حول التجمعات السكنية في المدن والقرى الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تشديد العزلة المفروضة على تلك المدن والقرى. وتقييد حركة المواطنين وتعميق الحصار الاقتصادي الخانق في أسلوب ومنهج يهدف إلى ضرب الخلية الفلسطينية من الداخل وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وهدم بنيته الأساسية وتخريب المصالح الوطنية بغية القضاء على المجتمع الفلسطيني الذي يعيش تحت الحصار في معازل جغرافية تفصل بين السكان الفلسطينيين وبينهم، وبين محيطهم العربي والعالم الخارجي. إن هذه الإجراءات غير الإنسانية وغير المبررة تنذر بتدهور خطير في الوضع الأمني وتزيد من التوتر القائم حاليا وتعكس النوايا الحقيقية للحكومة الإسرائيلية الجديدة.

تصف إسرائيل الانتفاضة على أنها أعمال عنف. وتتغافل عن حقيقة أنها مقاومة للاحتلال. ومقاومة الاحتلال حق مشروع بل واجب وطني مارسته كل الشعوب للتخلص من نير الاحتلال وجور الظلم. إن ما نشهده اليوم في فلسطين المحتلة ليس عنفا من قبل معارضي السلام كما تدعي إسرائيل، بل هي انتفاضة شعبية تأبى الاستسلام وترفض سلب حقوق الشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه وحصره في مناطق معزولة يسيطر عليها التطرف الإسرائيلي وتفتقر للمقومات الفعلية القادرة على تأمين الحياة الآمنة للسكان.

إن الانتفاضة الفلسطينية هي تعبير وانعكاس لنفاذ صبر الفلسطينيين إزاء عقم مباحثات السلام. فما قدم للفلسطينيين حتى الآن هو سلام القنابل الموقوتة الذي أصر فيه الجانب الإسرائيلي على فرض شروطه وتعميق مفهوم الغالب والمغلوب. واستفاضت إسرائيل وأطالت في بحث أمور تتعلق بالأمور السهلة والبديهية واستبعدت القضايا الأساسية والرئيسية والمصيرية كسبا للوقت وفرض حقائق جديدة على الأرض. وأي اتفاق يتم التوصل إليه تعمد

إسرائيل إلى تفريغه من معانيه ومضامينه. ولقد دأبت إسرائيل على المراوغة عند الاتفاق والمماطلة عند التنفيذ.

لقد عرَّت الانتفاضة ادعاءات إسرائيل عن رغبتها في السلام وبدا واضحا للمجتمع الدولي أن إسرائيل لا ترغب في السلام القائم على العدل وليس في نيتها الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في العودة وفي تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية. ولم تبد إسرائيل أي رغبة صادقة وجدية في خلق جو الثقة إقليميا والتعايش مع جيرانها في أمن وسلام.

إن لجنة حقوق الإنسان التي أرسلت لتقصي الحقائق برئاسة مفوضة الأمم المتحدة السامية، السيدة ماري روبنسون، وعلى الرغم من التضليل الإسرائيلي ومحاولات عرقلة تحركاتها بإطلاق النار على موكبها لترهيبها وتذكيرها بمصير مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت الذي اغتالته العصابات الصهيونية الإرهابية، أكدت معاناة الشعب الفلسطيني وآلامه وجراحه ومآسيه المتواصلة. لقد خسر الفلسطينيون أرضهم وهدمت ديارهم وتحملوا من المشاق والعذاب الكثير وأصبح الموت ممارسة يومية. يموت الأب فيخرج ابنه في الصباح التالي حاملا صورة والده الشهيد ويموت الأبن فيستقبل الآباء والأمهات طوابير المعزين.

لقد عهد المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن مهمة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وما يجري الآن في فلسطين المحتلة يستلزم قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني. حماية الأطفال الأبرياء من أن ترديهم رصاصات المحتلين. حماية الشباب الذين تموت أحلامهم في مهدها. وحماية الأمهات اللاتي احتبست دموعهن في مآقيهن وهن يحتضن أشلاء أولادهن محتسبين عند الله وشاكيات إلى رب العالمين ظلم المحتلين. وحماية الآباء والشيوخ الذين حرمهم الاحتلال من فلذات أكبادهم.

وتأكيدا للمسؤولية الدولية للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها، وتنفيذا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي تسري على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ لعام ٢٠٠٠، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة، تؤيد المملكة العربية السعودية الطلب الفلسطيني بقيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والقيام بالتزاماته، فيوفد قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس، لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين والمحافظة على ما بقي من الدماء الزكية والأرواح البريئة التي كل أملها استرداد حقوقها والعيش كبقية الأمم في سلام وأمن وحرية.

إن السلام لا يصنعه غرور الجنرالات واستخدام المدرعات وقصف الطائرات، وإنما يتحقق السلام بقبول شروط الحق ومستلزماته، وإجبار المعتدي على وقف عدوانه وإنهاء احتلاله. والاستقرار في المنطقة مرتبط بتحقيق السلام الشامل العادل. لقد قامت مباحثات السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وحيث أن السلام لا يمكن تجزئته فإن المقابل، أي الأرض، لا يمكن تجزئتها. ولكي يقوم السلام العادل الشامل لا بد من إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، كي يتحقق الاستقرار ويحل الأمان ويقوم التفاهم ويستقيم التعايش ويستمر التعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل ماليزيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأعطيه الكلمة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم الشكر لكم على سرعة استجابتكم للطلب الذي قدمه وفدي باسم المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، بعقد جلسة عاجلة للمجلس وذلك للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وتواصل ماليزيا ببالغ القلق، شأنها شأن غيرها من الأعضاء في المجتمع الدولي، متابعتها عن كثب للتطورات الخطيرة التي تجري هناك، يحدوها أمل صادق في أن تنحسر أعمال العنف المتواصل، فتجنب الشعب الفلسطيني بذلك مزيدا من إزهاق الأرواح ومن الإصابات التي لا مبرر لها.

وقد أصغى وفدي باهتمام وتعاطف بالغين إلى البيان الذي أدلى به المراقب الدائم الموقر لفلسطين، الذي أعبر له عن امتناني الشديد. كما أعرب عن الامتنان لمن سبقني من المتكلمين الذين فضحوا السياسات العدائية المتشددة التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بينما تسترسل في الكلام عن ضرورة إقامة علاقات سلمية مع الجيران الفلسطينيين والعرب.

ومنذ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حين أخفق مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار كان من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قوة للأمم المتحدة مؤلفة من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة على أن توفد إلى كافة أنحاء الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، قتل ما يقرب من ١٠٠ فلسطيني جديد وجرح الآلاف. ووفقا لبعض الروايات فإن ما يربو على ٤٠٠ فلسطيني قد فقدوا أرواحهم من جراء استمرار أعمال العنف، وكنتيجة مباشرة لإفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة بصفة رئيسية. ونرى أن المزيد من الخسائر الإضافية التي تكبدها الفلسطينيون في الأرواح والمصابين كان يمكن تفاديها لو قد اضطلع المجلس بمسؤولياته وتصرف على نحو حاسم في ذلك اليوم بإنشاء قوة المراقبة أو الرصد المقترحة التابعة للأمم المتحدة.

ولهذا الغرض سافر وزير خارجية بلدي إلى نيويورك، مع عدة من زملائه من منظمة المؤتمر الإسلامي، بقيادة وزير خارجية قطر، ممثلا لرئاسة المنظمة. وقد خاطب وزير خارجية بلدي وزملاؤه هذا المجلس ووجهوا مناشدة قوية لإنشاء قوة حماية تابعة للأمم المتحدة. وكانوا يأملون في أن تقنع مناشداتهم المجلس بأن يتخذ القرار الصحيح. ومن دواعي الأسف، أن هذا لم يتحقق، وأُسقط مشروع القرار بهامش ضئيل في التصويت.

وكان أعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت على مشروع القرار في كانون الأول/ديسمبر الماضي يدفعون بحجة أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للسماح لإسرائيل وفلسطين بالتوصل إلى اتفاق فيما بينهما بشأن المسائل الكبرى، قد يشمل إنشاء قوة مراقبة من هذا القبيل. وكان وفدي يجادل بأن المجلس بهذا الصنيع يكون قد أخضع إنشاء قوة الأمم المتحدة لتقلبات عملية سلام متعرجة وغير أكيدة. ولم نعتقد حينذاك، ولا نعتقد الآن، أن مصير قوة للأمم المتحدة هامة على هذا النحو - بل، لا غنى عنها - ينبغي أن يخضع لهذه الشكوك. بل نعتقد أن إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة كان من شأنه أن يهدئ الحالة، وكان قطعا سيحول دون الوفيات والإصابات غير المبررة التي لحقت بالمدنيين الفلسطينيين على الأقل خلال هذه الشهور الأخيرة العديدة. وكان من شأنه أن يبعث رسالة قوية إلى إسرائيل عن قلق المجلس والمجتمع الدولي البالغ إزاء استخدامها للقوة المفرطة في التعامل مع الحالة. وكان من شأنه أيضا أن يظهر، على نحو

ملموس، اهتمام المجلس وتعاطفه مع المحنة القاسية التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، ضحايا الحالة الراهنة. بل سيكون مما يبعث أشد الأسف إذا استمر المجلس، على الرغم من هذه الأحداث المأساوية الماضية، في ألا يفعل شيئا وأن يشهد مزيدا من الوفيات والإصابات في الأشهر المقبلة.

وتنضم ماليزيا إلى بقية المجتمع الدولي في سخطه على استمرار إسرائيل في اعتمادها على استخدام الرد القوي الواسع وغير الملطف على حالات اندلاع الاحتجاجات الفلسطينية الفردية في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وإن عمليات الإغلاق المطولة للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس؛ والقيود المشددة على حركة الأشخاص والبضائع؛ وحجز مستحقات السلطة الفلسطينية من عائدات الجمارك والضرائب؛ وغير ذلك من إجراءات العقاب الجماعي، كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني. وهذه التدابير الوحشية وغير الإنسانية قد جعلت الحياة للفلسطينيين نضالا يوميا لمجرد البقاء. وهي لا محالة قد زادت التوتر، وأثارت المزيد من العنف وأدت إلى زيادة أزمة الثقة والائتمان بين الطرفين، وبذلك جعلت إعادة عملية السلام إلى مسارها أكثر صعوبة.

ويذكّر وفدي بأن بعض أعضاء المجلس كانوا يصرون على أن مسألة قوة المراقبة التابعة للأمم المتحدة لا تزال مطروحة ويمكن الرجوع إليها في موعد لاحق. ولذا فإننا ندعو المجلس إلى النظر مرة أخرى في الاقتراح والعمل الآن، وبصورة حاسمة، على إيقاف قتل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وهو لا يمكن أن يتحمل مواصلة الجلوس في صفوف المتفرجين وألا يفعل شيئا بحجة أنه على الطرفين أن يحلا مشكلتهما، وهو يعرف تماما أن هذا ليس من المحتمل أن يحصل في أي وقت قريب، وخاصة في أعقاب الانتخابات الأخيرة في إسرائيل وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد أرييل شارون. ومن الواضح أن المسؤولية تقع على السيد شارون، الذي تسبب في الأزمة في المقام الأول.

إن هذه الجلسة الملحة لمجلس الأمن ينبغي أن تبعث إشارة واضحة عن توقعات المجلس والمجتمع الدولي للوقف الفوري لأعمال العنف، وإن إرسال قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في وقت مبكر إلى الأراضي المحتلة سيكون خطوة ملموسة في ذلك الاتجاه. ونحن لا نوافق على الحجة التي سيقت في هذه القاعة اليوم بأن عمل المجلس بشأن هذا الاقتراح سيتدخل في عملية السلام. والحجج المقدمة في عدم قيام المجلس بالعمل لا تزال اليوم غير مقنعة وتمثل خدمة ذاتية مثلما كانت في الماضي. ومن المؤكد أنها لا يمكن أن تأمل في إقناع أي أحد غير المتكلمين بها أنفسهم.

إننا نعتقد، على العكس، أن تخفيف التوتر الذي يعقب إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة من شأنه أن يسهم إسهاما جوهريا في عملية السلام. ومن شأنه تهيئة مناخ يكون مفضيا إلى إجراء حوار ومفاوضات. واستمرار التوتر بسبب امتناع المجلس عن العمل ليس من شأنه إلا أن يزيد من تفاقم الحالة وضمان استمرار دوامة العنف.

وهذا المجلس، الذي يسارع بالتدخل في حالات صراع أخرى بغية حماية المدنيين في الصراع المسلح، لا يمكن أن يكون له طاقم مختلف من المعايير فيما يتعلق بحماية المدنيين الفلسطينيين. ونحن نرى أن إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة ستكون خطوة ملموسة في توفير الحماية لهم. ومصداقية المجلس نفسها معرضة للخطر إذا لم يُعمل شيء لمعالجة الحالة على الفور. وعدم العمل من جانب المجلس، كما تدعو إليه بعض الجهات، سيعني إيداع القضية الفلسطينية وخاصة الحالة الخطيرة الراهنة في الأراضي المحتلة، إلى الإهمال المتواصل واللامبالاة وزيادة المناورة الخبيثة بالمسألة من جانب إسرائيل. ولذا فإن مما يشجع وفدي أن

يلاحظ اليوم المواقف الإيجابية لمعظم أعضاء المجلس بشأن هذا الاقتراح الهام.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن تقدير وفدي العميق والمخلص للجهود التي يضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. ونحن نشكره على جهوده الدؤوبة المبذولة تجاه ما يرجح أن يكون عملية طويلة. وندعم أيضا جهود الأمين العام ولا نزال نعتقد أن هذه الجهود يمكن أن تتابع على نحو مواز لجهود مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): يسر وفد بلادي أن يراكم تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. كما ويقدر جهود سعادة سفير تونس لترأسه مجلس الأمن في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظل ظروف صعبة تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس: أطفال ونساء وشباب يقتلون يوميا؛ وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وحصار خانق للمدن الفلسطينية المحتلة لتجويع أهلها ومنع لقمة العيش عنهم؛ وتجاهل من جانب إسرائيل لأبسط المبادئ والأعراف والقوانين الدولية.

إن ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يذكرنا بما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية بالنسبة للمدن والمدنيين. وحينما نرى التقدم الهائل الذي حققه العالم في التكنولوجيا والعلوم الطبيعية والإنسانية منذ ذلك الوقت، يصعب علينا إدراك ما يحدث اليوم للمدنيين الفلسطينيين، على أيدي الإسرائيليين، وبأساليب الحربين العالميتين اللتين تعاملتا مع الناس بطريقة الهازم والمهزوم. لكن الفرق الجوهري هنا أن القضية في فلسطين هي قضية احتلال ومحتل.

لقد تم اللجوء لهذا المجلس أكثر من مرة، منذ أن بدأ مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني. ولقد منح المجتمع الدولي إسرائيل أكثر من فرصة للعدول عن سياساتها القمعية. غير أن كل الجهود الدولية لم تفلح في إثنائها عن تلك السياسات. وهذا يتطلب مضاعفة تلك الجهود لوقف هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وإننا نتطلع إلى أن يضطلع مجلس الأمن بدوره ومسؤوليته المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك بممارسة الضغوط المختلفة على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لإرغامها على وقف ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

إن ذلك الشعب هو في أمس الحاجة الآن لمن يقف إلى جانبه ويحميه من البطش الإسرائيلي الذي لا يفرّق بين طفل وشاب وبين امرأة وشيخ. وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي على دعمه ومساندته للاقتراح القاضي بنشر قوات حماية دولية في الأراضي المحتلة، عملا باتفاقية جنيف الرابعة، وعلى إسرائيل التعاون مع هذه القوات.

المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل دون النظر في جذورها وأسبابها. نحن هنا لسنا بصدد الإشارة إلى انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، ولا إلى الحصار الخانق للمدن الفلسطينية، ولا إلى غيرها من ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية فحسب، لكننا هنا أمام حالة احتلال من جانب إسرائيل لأرض فلسطين. وعلى هذا الأساس يجب على مجلس الأمن ألا يقف موقف المتفرج واللامبالي بما يجري للمدنيين والأبرياء من الشعب الفلسطيني، فلطالما عقد هذا المجلس جلسات خاصة عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وقرر وأرسل

بالفعل قوات مراقبين دوليين لحمايتهم، فلماذا يُستثنى الفلسطينيون من تلك الحماية الدولية.

إن ما يجري للشعب الفلسطيني هو مسؤولية الضمير العالمي، وهذا الضمير ممثل بصورة الواقع في مجلس الأمن هذا الذي إن أراد أن يضطلع بدوره العادل في حفظ السلم والأمن الدوليين، فعلى أعضائه التصويت لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس والذي يطلب توفير حماية دولية للفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الجزائر الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد انقضت ستة أشهر منذ أن عادت الحالة في الشرق الأوسط إلى بؤرة الاهتمام العالمي نتيجة لتأجج العنف المتوطن الذي يبدو أنه قد أصبح قدرا مكتوبا على المنطقة، في أعقاب العمل الاستفزازي الذي لقي إدانة جماعية والذي اقترفه الرجل الذي أمر بمذابح صبرا وشاتيلا وقاد الحملة المفجعة في لبنان، والذي يتولى الآن - يا لسخريات القدر - زمام مقدرات بلده.

لقد كان الهدف من ذلك العمل الاستفزازي، الذي فجر المأساة التي يعانيها الشعب الفلسطيني حاليا، هو تخريب عملية السلام والقضاء فورا وإلى الأبد على أي فرصة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

واليوم، يبدو للجميع، وخاصة للأطراف الرئيسية في عملية السلام أن هذه العملية أصبحت في خبر كان، وأنه لا يبدو هناك أي احتمال لاستئنافها في أي وقت قريب في ضوء التغييرات التي حدثت في إسرائيل، وما أعقبها من تكثيف للتدابير القمعية ضد سكان الأراضي المحتلة.

والواقع أنه لا يمضي يوم واحد إلا ويسقط فيه عدد من الشبان الفلسطينيين الأبرياء، الذين تسلحوا بالإيمان العميق في تحقيق انتصار وشيك ضد الجنود المدججين بالسلاح والمصممين على استخدام القوة دون تردد ودون ضابط أو زاجر.

والواقع إنه لا يمر يوم واحد لا توجه فيه هذه الضربات القمعية بوحشية تفوق الوصف إلى شعب مطحون على وشك الاختناق يتعرّض لعمليات الإعدام بلا محاكمة، والاعتقالات التعسفية، وتدمير منازله وطرقاته وهياكله الأساسية، وتفرض عليه عقوبات جماعية وحالات طوارئ وحصار على المدن مثل رام الله وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم والخليل.

لقد سببت هذه الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني أضرارا كبيرة - فهناك المئات من القتلى والآلاف من الجرحى، وتدهور مستوى المعيشة تدهورا كبيرا، نظرا لأن ما يقرب من مليون فلسطيني - أو ثُلث السكان - قد هبط دخلهم إلى ما دون عتبة الفقر المدقع منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وأغلقت المئات من المدارس لأنها لم تعد قادرة على أداء مهمتها وهناك ندرة خطيرة في الأغذية والأدوية تؤثر على العديد من المدن الفلسطينية التي أصبحت معزولة عن بقية العالم، بالإضافة إلى نقص خطير في الخدمات الإنسانية وخدمات الطوارئ الأساسية التي لم تعد متوفرة.

وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل احتجاز إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ مئات الملايين من الدولارات وتمنع تسليمها إلى تلك السلطة، في

انتهاك صارخ لالتزاماتها، على الرغم من المناشدات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي إليها.

وفي ضوء هذا الوضع المأساوي، ونتيجة لموقف إسرائيل المتعسف تجاه ذلك الشعب الأعزل، قامت السلطة الفلسطينية، بمؤازرة من بلدان حركة عدم الانحياز، بمطالبة مجلس الأمن قبل عدة أشهر بأن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان حماية ذلك الشعب ووضع حد لعمليات القمع التي يتعرض لها.

وعلى الرغم من المرونة الكبيرة التي أبداها ممثلو الدول العربية وبلدان عدم الانحياز خلال المفاوضات بشأن مشروع قرار في هذا الخصوص، فقد اختار مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي ألا يتخذ أي إجراء، بل وأن يترك الوضع على أرض الواقع يتدهور ربما حتى نقطة اللاعودة.

إن مفاوضات السلام التي كانت جارية عندئذ بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت رعاية الولايات المتحدة والتي قال بعض أعضاء المجلس أنهم لا يريدون أن يعرّضوها للخطر عن طريق تدخل في الميدان من جانب الأمم المتحدة في توقيت غير مناسب ليبرروا معارضتهم لنشر مراقبين غير مسلحين – هذه المفاوضات كان مصيرها الفشل الذريع، كما فشلت كل الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء والأمن بسبب تعنت السلطات الإسرائيلية.

وفي مواجهة دولة عضو ما فتئت تقوم بدون عقاب لعدة عقود باحتلال أراضي دول مجاورة وتبقي تحت سيطرتها شعبا بأكمله حرمته من أبسط حقوقه الأساسية؛ وترفض تنفيذ قرارات نفس المنظمة التي أنشأتها، كما ترفض الوفاء بالتزاماتها الدولية، اتخذ مجلس الأمن موقفا سلبيا لا يمكن قبوله. فكيف يمكننا إذن ألاّ نتحدث عن سياسة المعايير المزدوجة ولا ندين هذا الظلم؟

وفي هذه المرحلة الصعبة بشكل خاص والتي يمكن أن تزداد تفاقما نتيجة لسياسة القمع والترهيب والاستخدام المنهجي للقوة، التي أصبحت فيما يبدو المسلك الذي اختارته الإدارة الإسرائيلية الحالية، ما زال هناك وقت لكي يتولى مجلس الأمن مسؤوليته ويفي بالكامل بدوره وولايته تجاه الشعب الفلسطيني وفيما يتعلق بالشرعية الدولية.

يتعين على المجلس، أولا، أن يضع بشكل عاجل نهاية لسياسة القمع والاستخدام المنهجي للقوة، وخصوصا استخدام طلقات الرصاص الحقيقية ضد المتظاهرين الفلسطينيين وعليه أيضا أن يقرر فورا نشر مراقبين للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية وفي القدس من أجل حماية السكان المدنيين. كما ينبغي له أن يطلب من إسرائيل أن تسحب قواتها من المدن والأحياء الفلسطينية التي تم نشرها فيها وأن تنهي حصارها لهذه المدن. وأخيرا، يتعين على المجلس أن يأمر إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالإدارة، بأن تحترم اتفاقية جنيف الرابعة وأن تضمن الأمن والحماية للمدنيين الفلسطينيين.

هذه هي مطالب الجزائر، التي شأنها شأن البلدان العربية الأخرى، تؤمن بضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، المتفق عليه في مدريد. وهذا يعني الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ورد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف.

وإنني على ثقة بأن هذه هي أيضا توقعات المجتمع الدولي ككل، والتي يجب على المجلس أن يراعيها وأن يعمل على تلبيتها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل اليابان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك مرة أخرى. ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لكم على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة الحالة الخطيرة التي نواجهها اليوم في الشرق الأوسط.

لقد أسفر العنف الحالي بالفعل عن خسارة مأساوية في الأرواح فضلا عن الدمار المادي، وإننا نشعر بالقلق لما قد يجلبه تصاعد العنف من نتائج مروعة في المنطقة بأسرها. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار العنف يضر بالمناخ السياسي للسلام، والذي يعد شرطا أساسيا لاستئناف المحادثات الموضوعية. لذا، فإننا نحث كل الأطراف المعنية على أن تعقد العزم على بذل الجهود من أجل وضع حد للعنف الحالي. وكذلك نطالب كل الأطراف بأن تمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن يزيد الوضع تعقيدا. والأهم، أن على هذه الأطراف أن تراعي ''الخط الأزرق'' الذي حددته الأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي.

وكما نعرف جميعا، فإن السلام التفاوضي هو الخيار الواقعي الوحيد. ولذا، فإننا نحث الأطراف المعنية مرة أخرى على بذل كل جهد ممكن من أجل استئناف مفاوضاتها، وبخاصة، مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي هذا السياق، يشجعنا أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة أعربت صراحة في إطار توجهاتها السياسية الأساسية عن عزمها على متابعة اتفاقات السلام مع الفلسطينيين وسوريا، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومعاهدة سلام مع لبنان. ومن المشجع أيضا، أن وزير الخارجية شمعون بيريز قد حضر لمناقشة المسائل مع المجلس أمس.

ومع ذلك، يتعين أن نشير إلى أن الربط بشكل صارم للغاية بين وقف أعمال العنف واستئناف المفاوضات يمكن أن يكون أداة في أيدي تلك العناصر التي لا تريد أن تسعى إلى تسوية سلمية أو تعايش بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة.

ونعتقد أنه في ضوء العداء المتزايد، فإن استئناف الحوار يعد خطوة أولى أساسية في إعادة بناء الثقة بين الأطراف المعنية. لذا، فنحن نطالب هذه الأطراف بأن تبذل كل جهد ممكن كيما تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن التدهور الخطير الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني من دواعي قلقنا البالغ، أيضا. فمصدر عيش الشعب الفلسطيني والأساس المالي للسلطة الفلسطينية يتعرضان للتقويض. وسيكون لذلك، دون شك، أثر سلبي عميق على عملية السلام. لذا، فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على أن تفعل كل ما في وسعها لتمكين الفلسطينيين من استئناف أنشطتهم الاقتصادية العادية.

ومن المهم أيضا أن يساعد المجتمع الدولي على تخفيف معاناة الفلسطينيين. واليابان، من جانبها، قدمت إسهامات للفلسطينيين تبلغ ١٢ مليون دولار منذ اندلاع الاشتباكات.

وختاما، أود أن أؤكد للمجلس أن اليابان سوف تظل عاقدة العزم على بذل كل جهد ممكن للمساعدة في تحقيق وقف أعمال العنف واستئناف عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، في البداية على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم منصبا جديدا في بلادكم، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. ونحن على ثقة أنه بفضل ما تتمتعون به من حنكة وخبرة واسعتين، فإن مداولات المجلس خلال هذا الشهر ستكلل بالنجاح. كما لا يفوتني أن أعبر عن عميق تقدير وفدي لسعادة ممثل تونس الأخ سعيد بن مصطفى على الطريقة الرائعة والحكيمة التي أدار بها اجتماعات المجلس في الشهر الماضي الحافل بالأحداث.

إن القضية الفلسطينية وأسبابها ومسبباتها ونتائجها معروفة لأعضاء المجلس وللعالم أجمع. ولا داعي لي أن أعيد إلى الأذهان كيف أن المشكلة اليهودية كانت مشكلة أوروبية طوال التاريخ ولم تكن قط مشكلة عربية أو إسلامية. وكيف تم الرمي بها في المنطقة العربية للتخلص منها، مما أدى إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ورميه في الصحراء، وتشريده وضياعه.

ولا داعي لتذكير الجميع بقرارات الأمم المتحدة التي تنتظر التنفيذ، والتذكير بأنه لا حل للمشكلة الفلسطينية إلا بعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ودياره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

إن الشعب الفلسطيني قد صمد في وجه القهر والاضطهاد والتشرد منذ ما يزيد عن ثمانية عقود. وتحمل كل فظائع الاحتلال وبطشه، ولا يزال يدفع بالمزيد من الشهداء كل يوم وهو يواجه دبابات الاحتلال وطائراته وصواريخه بصدور عارية للدفاع عن حقه وأرضه وكرامته ومقدساته وتاريخه ومستقبله.

إننا لا نعلم إلا القليل عما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك لأن جيش الاحتلال يحاول عرقلة تغطية حقيقة ما يجري هناك، حتى أن لجنة حماية الصحفيين الأمريكية وجهت مؤخرا رسالة إلى سلطات الاحتلال تعرب فيها عن قلقها على سلامة الصحفيين العاملين في الأراضي المحتلة. وقد أعربت في رسالتها التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز مؤخرا، عن قلقها العميق بسبب تعرض الجيش الإسرائيلي للصحفيين. وأضافت أنه منذ بدء الانتفاضة فإن ١٢ صحفيا أصيبوا بجروح برصاص جيش الاحتلال، وتعرضوا للضرب من قِبل عناصر في الأجهزة الأمنية. ولا يزال المستوطنون يهاجمون الصحفيين دون أي رادع. خصوصا من وكالة رويتر وفرانس برس.

والواقع، فإن بعض الصحف الإسرائيلية نفسها، بدأت الآن تتحدث عن العقوبات الجماعية والمآسي التي يتعرض لها الفلسطينيون يوميا. وقد نشرت صحيفة هاآرتس، مثلا، يوم أمس مقالا تحدثت فيه عن إدانة رئيس مكتب الصليب الأحمر الدولي في تل أبيب للعقوبات الجماعية التي يقوم بها جيش الاحتلال ضد السكان الفلسطينيين والتي تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي والإنساني، الذي يلزم الدولة القائمة بالاحتلال بضمان مواصلة عيش السكان الواقعين تحت الاحتلال قدر المستطاع بصورة طبيعية. ونقلت الصحيفة قول رئيس بعثة الصليب الأحمر في إسرائيل ان الممارسات الإسرائيلية أصبحت لا تطاق وأنها تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية؛ حيث أشار إلى جرائم القتل التي تحدث يوميا، ليس في مصادمات المتظاهرين الفلسطينيين مع جيش الاحتلال فحسب، بل في أعمال القتل الأخرى. فقد أصبح الإنسان الفلسطيني يُقتل كل يوم وهو على سريره، أو على باب بيته، أو وهو سائر في طريقه إلى

البيت أو المزرعة في المناطق المحتلة. ولا يمر يوم إلا ويتم العثور على جثة أم أو طفل أو رجل عجوز بسبب قتله بدم بارد من قِبل القناصة الصهاينة، ناهيك عن الممارسات الأخرى الشبيهة بالنازية والمستمرة منذ زمن طويل وهي مصادرة الأراضي الفلسطينية، وقلع الأشجار، وتدمير البيوت، وتقييد حركة الفلسطينيين المقيمين بالقرب من المستوطنات، وشق الطرق والشوارع الالتفافية لتخدم، حسب قول الصليب الأحمر، المستوطنات والمستوطنين. أشير أيضا إلى ما قالته صحيفة يديعوت أحرونوت الصادرة يوم أمس التي قالت:

''منذ خمسة أشهر، والمناطق - أي الأراضي الفلسطينية المحتلة - تشهد عملية إبادة بطيئة، ولكنها منهجية ومحسوبة ضد أبناء الشعب الفلسطيني. إن الجنود الذين تدربوا بدقة على أهداف بشرية، يوجهون بنادقهم نحو العينين أو الركبتين للإصابة ولكن ليس للقتل، وفي حجم يومي لا يفرق بين متظاهر وعابر سبيل. وقد أصيب ١٢ ٠٠٠ جريح فلسطيني على الأقل معظمهم أصيبوا بالعمى والإعاقة وبتر الأعضاء ومصيرهم الموت ببطء بعيدا عن أعين الكاميرات منهم من سيموت لأنه لا يجد مستشفى لعلاجه، ومنهم من لا يستطيع البقاء في ظل الجوع وتدمير البيئة التحتية اللذين فرضا على شعبه''.

إذا كانت قوات الاحتلال الصهيونية تدعي أنها تدافع عن نفسها، وأنها لا تقتل بدم بارد، إذن لماذا ترفض استقبال لجان التحقيق الدولية ولا تتعاون معها؟ والواقع والحقيقة أن الفلسطينيين أريد لهم أن يقبلوا بسلام العبيد، وأريد لهم أن يعيشوا في أقل من ١٥ في المائة من وطنهم التاريخي، وأريد لهم أن يبقوا في منازلهم، وأن يفرض عليهم منع التجول للسماح للمستوطنين بأن يعربدوا ويقتلعوا أشجارهم ويصادروا أملاكهم تحت حراسة قوات الاحتلال كما يجري مثلا الآن في مدينة الخليل.

ينبغي للمجلس ألا يتوقع أي استجابة من سلطات جيش الاحتلال الصهيوني أو إيقاف ممارساتها الشبيهة بالنازية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأن زعماء تل أبيب معظمهم من مجرمي الحرب، وهذه حقيقة معروفة للعالم أجمع. وهناك دعوات حتى في إسرائيل نفسها تدعو إلى محاكمة الجنرال موفاز رئيس الأركان في جيش الاحتلال الصهيوني بصفته مجرم حرب لأنه يقود ممارسات إجرامية متواصلة. ففي كل يوم ترتكب قواته جرائم القتل والاغتيالات وتدمير آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية والمنازل الفلسطينية بالإضافة إلى الممارسات الأخرى المتمثلة في منع الفلسطينيين من مغادرة قراهم لقضاء احتياجاتهم وللعمل وشراء المواد الغذائية أو الأدوية أو الوصول إلى الطبيب بسبب إغلاق الممرات والمخارج بواسطة الصخور والخنادق.

إن يد الجنرال شارون نفسه، كما هو معروف للجميع، ملطخة بدماء العرب والفلسطينيين، وهو نفسه فخور بذلك. وهو الآن أصبح في موقف قوي وجديد على رأس نظام تل أبيب لاستئناف مهمته في فرض سياسة الأمر الواقع والأرض المحروقة وإيجاد حل نهائي لمشكلة الفلسطينيين. وكان الدكتور جيمس رون أستاذ علم الاجتماع والعلوم السياسية في جامعة جون هوبنكنز الأمريكية، قد حلل في صحيفة ''شيكاغو تريبيون'' في الشهر الماضي شخصية شارون وماضيه الدامي وخلص في مقاله إلى أن شارون هو حقا مجرم حرب. واستشهد في مقاله بوقائع إجرامية وحوادث ومجازر دموية تثبت بشكل قاطع لا يقبل الجدل، حتى من مؤيدي شارون، بأنه مجرم حرب. وأشار الكاتب إلى أحداث دموية خطط لها شارون

ونفذها بحق الفلسطينيين من قبية إلى مذابح صبرا وشاتيلا إلى قيامه بتدنيس المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

ومن المفارقات العجيبة، سيدي الرئيس، في هذا الوقت الذي يشهد فيه المجتمع الدولي ازدواجية المعايير وواقعا قبيحا في العلاقات الدولية، فإن العالم لزم الصمت عندما انتخب شارون السفاح رئيسا للمؤسسة العسكرية الدموية في تل أبيب بدعوى أن ذلك تم في انتخابات ديمقراطية وحرة. ولكن عندما تم انتخاب سياسي يميني في بلد أوروبي ديمقراطي اشتعلت أمريكا وأوروبا احتجاجا وتنديدا بقرار هذا الشعب الأوروبي وهدد بمقاطعته دبلوماسيا وتجاريا. إن مشهد الأولاد والشباب الذين يواجهون بصدور عارية وشجاعة نادرة واحدة من أعتى الآلات العسكرية في العالم ومشروعا جهنميا تواطأت قوى الهيمنة والقرار في العالم على مساندته وتأييده، يؤكد شيئا واحدا هو إصرار الشعب الفلسطيني على استمرار مقاومته لاستعمار استيطاني غريب لا مثيل له في التاريخ، وتصديه الشجاع لجهود متواصلة لإبادته واقتلاعه، وتأكيده على أن الغزاة الغاصبين لن يهنأوا طويلا بما غصبوه وأن الضحايا لن ينسوا ما فعله بهم المغتصبون، ولن يغفروا لهم جريمتهم الكبرى بحقهم.

إن على المجلس وهو يناقش الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ألا ينسى أن الشعب الفلسطيني لا يزال يخضع للاحتلال العسكري الأطول عهدا في التاريخ الحديث باستثناء الاحتلال الياباني لكوريا، وألا ينسى قرارات الأمم المتحدة لإنصاف الشعب الفلسطيني وتأكيد حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف، وألا ينسى انتهاكات الصهاينة المستمرة لاتفاقيات جنيف، وألا ينسى سياسة التطهير العرقي التي يمارسها الصهاينة بانتظام وبشكل منظم ابتداء من مجازر دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا إلى المجازر اليومية التي تتم الآن تحت سمع ونظر العالم أجمع.

في الختام، إننا نطالب مجلسكم الموقر بأن يتحمل مسؤوليته في حفظ السلام والأمن ويقوم بما يلي. أولا، اتخاذ الإجراء اللازم من قبل المجلس لتوفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني طبقا لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف. ثانيا، قيام المجلس بالموافقة على تشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة ونشرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لتوفير الحماية المطلوبة. ثالثا، إدانة الممارسات الشبيهة بالنازية التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيونية المتمثلة في الحصار والتجويع ومصادرة الأراضي وتدمير المزارع والقتل بدم بارد باستخدام الأسلحة المحرمة دوليا.

إن فشل المجلس في اتخاذ قرار الآن بدعوى إعطاء الفرصة للسفاح شارون للتباحث مع الأمين العام أو عدم التسرع في اتخاذ قرار من جانب واحد، كما تطالب بذلك دولة عظمى الآن، وكما عودتنا طوال العقود الماضية، هو إجراء لإعطاء الفرصة للصهاينة يمكنهم من الاستيلاء على المزيد من الأراضي. ويعني كل ذلك إرسال رسالة إلى قوات الاحتلال لتشجيعها على الاستمرار في ممارساتها النازية، وتشجيعها على الاستمرار في الاحتلال والضم والمصادرة والحصار والتجويع، والقتل بدم بارد، والمزيد من المعاناة البشرية للسكان الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل قطر، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السليطي (قطر) (تكلم بالعربية): على الرغم من الظروف المأساوية التي يعقد فيها هذا الاجتماع، فإنني أود أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهاني لكم، يا سيادة الرئيس، على ترأسكم لأعمال مجلس الأمن الموقر لهذا الشهر. وإنني لواثق من أن حكمتكم وخبرتكم وواسع

معرفتكم ستتوج أعمال المجلس بالنجاح المنشود. كما يعبر وفد بلادي عن بالغ تقديره لسلفكم سعادة السفير سعيد بن مصطفى الممثل الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة، على الكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال فترة رئاسته. كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بصفته رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر.

وها نحن نعود مرة أخرى لمجلسكم الموقر للنظر في التطورات الخطيرة في الأراضي العربية المحتلة والتي أدت حتى هذه اللحظة إلى إزهاق أرواح ما يقارب من ٣٥٠ شخصا أغلبهم من المدنيين الأبرياء بما فيهم الأطفال والنساء وإلى إصابة الآلاف الآخرين لمجرد أنهم يطالبون بحقهم في العيش بكرامة.

إن تردد المجلس خلال الشهور الماضية في اتخاذ قرار حاسم بشأن الأحداث في الأراضي العربية المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية على الرغم من المساعي الكبيرة التي بذلت من جانب الدول المحبة للسلام، والتي كان آخرها زيارة الوفد الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر، في سابقة اعتبرها البعض أنها تجسد مدى الخطورة التي تتعرض لها المنطقة.

إن كل هذا التردد كانت له انعكاسات سلبية خطيرة أدت بدورها إلى تفاقم الأحداث وازدياد عدد القتلى والجرحى، وارتفاع نسبة البطالة في الجانب الفلسطيني بسبب سياسة العزل والحصار والقتل المتعمد التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وتدعو دولة قطر الدول الأعضاء في مجلس الأمن والتي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المقدم من قِبل أعضاء مجموعة دول حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن، أن تعيد النظر في مواقفها السابقة.

فها هي الحكومة الإسرائيلية تكشف عن وجهها الحقيقي حيث قامت القوات الإسرائيلية اعتبارا من تاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠١ بتطبيق خطة عدوانية بالغة الخطورة ضد الشعب الفلسطيني تتضمن اتخاذ إجراءات استفزازية على الأرض أدت إلى تقطيع الضفة الغربية إلى ٤٣ جزءا أو كانتونا وتقسم قطاع غزة إلى أربعة أجزاء أو كانتونات، وذلك من خلال نشر قوات عسكرية ودبابات وحفر الخنادق وإقامة السواتر الترابية حول التجمعات السكنية في المدن والقرى الفلسطينية بهدف إعاقة حركة المواطنين وتعميق الحصار الاقتصادي الخانق من أجل إخضاع وتجويع الشعب الفلسطيني. وتأتي هذه الخطوة من الجانب الإسرائيلي كإجراء مكمل لما اتخذ في فترات سابقة بقصد عزل الفلسطينيين داخل الأراضي العربية المحتلة عن العالم الخارجي، وكذلك تدمير الاقتصاد الفلسطيني. وسياسة الحصار والخناق وفرض القيود الصارمة على انتقال الناس والسلع لم تقتصر آثارها على الاقتصاد الفلسطيني فحسب، ولكن آثارها امتدت إلى فرادى الأسر الفلسطينية، حيث يتعذر على الطلاب الوصول إلى مدارسهم والعمال إلى أماكن عملهم ولكم أن تتخيلوا ردة الفعل عندما يصبح الأطفال بدون مدارس وأرباب الأسر بدون عمل.

إن ما تعيشه الأراضي الفلسطينية من أوضاع مأساوية مزرية تحتم على مجلس الأمن بالنظر إلى صلاحياته ومسؤولياته الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للمادتين ٢٤ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وبالنظر إلى ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في الأراضي المحتلة أن يتحمل مسؤولياته الكاملة من خلال ما يلي.

أولا، ضرورة توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع صنوف القهر والعدوان الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يتمكن من ممارسة حقوقه الكاملة وفقا لقرارات الشرعية الدولية دون التذرع بحجة أخذ موافقة الطرفين على إيجاد هذه القوة لكون فلسطين واقعة تحت سلطة الاحتلال. وليس من العدالة أن نخطر الفلسطينيين بأن الأمم المتحدة لا يمكنها حمايتكم لكون من يحتل أرضكم لا يوافق على هذه الحماية.

وثانيا، ممارسة الضغوط المناسبة على الحكومة الإسرائيلية الحالية لحملها على الالتزام بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المراحل السابقة لعملية السلام، وكذلك احترام ما تم تحقيقه من تقدم في المفاوضات السابقة واستئنافها من حيث ما توقفت.

إن دولة قطر تؤمن بأن السلام الدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي لن يتحقق إلا بامتثال إسرائيل التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دوليا بما في ذلك مزارع شبعا وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وختاما، يجب أن ندرك أن الفلسطينيين ليسوا هم السبب وراء مشاكل إسرائيل الأمنية بل إصرار إسرائيل على احتلال الأراضي الفلسطينية ومواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني هو السبب الحقيقي لهذه المشاكل. والتخلص من مشاكل إسرائيل الأمنية لن يتحقق إلا في حالة إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات. ويجب أن تكون الأولوية لكسر دائرة القمع التي تقوم بها إسرائيل وتنفيذ إجراءات بناء الثقة واستئناف المفاوضات لأنه بالسلام وحده تستطيع شعوب المنطقة تحقيق أمن دائم. والبديل من إراقة الدماء التي نشهدها اليوم يوميا هو تسوية عادلة من خلال التفاوض تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالأخص قرارات مجلس الأمن، وليس من خلال تبني الإملاءات وتكريس الامنيات بالقوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سكوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، تؤيد هذا البيان.

إن السلام المحتمل يجب أن يعود إلى الشرق الأوسط. فلا بديل من الحل السياسي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا اليوم قلقه العميق إزاء أحداث العنف التي حصلت خلال الأشهر الماضية، ولا يزال يعتقد بأن من مسؤولية السلطات الإسرائيلية وكذلك الفلسطينية بذل قصارى جهودها لمنع الأعمال التي تسفر عن سقوط ضحايا جديدة. ونطالب كلا الطرفين بممارسة ضبط النفس إلى أبعد

حد، وبذل قصارى الجهود لمنع ارتكاب أعمال إرهابية وتزايد الشعور بأخذ الثأر.

ولا بد من إجراء محادثات أمنية جديدة. ويناشد الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعمدا فورا إلى استئناف التعاون الأمني بينهما بغية عكس مسار دورة العنف.

إن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية تبعث على قلق كبير. فالأزمة الاقتصادية الراهنة غير مقبولة، وهي تهدد استقرار المنطقة واحتمالات إحلال السلام. وعلى كلا الطرفين واجب التخفيف من حدة التوترات بينهما إلى أدنى حد. وتحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة عامل هام في ذلك الجهد. ولقد قرر الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير تقديم هبات إلى السلطة الفلسطينية قدرها ٦٠ مليون يورو من مرفق النقد لديه. وستمنح الأموال في سياق الجهد الدولي المتضافر وعلى شرط أن تضع السلطة الفلسطينية ميزانية منقحة كأساس لدعم دولي، وأن تتخذ المزيد من التدابير الفعالة لمكافحة الفساد وتحقيق المزيد من الشفافية. ويحث الاتحاد الأوروبي المانحين الآخرين على أن يزيدوا إسهاماتهم للمساعدة على التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية إنهاء وقف تسديد الإيرادات العائدة للسلطة الفلسطينية فورا، نظرا لما له من آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي، على الاستقرار السياسي. فعلى إسرائيل أن تحوِّل إيرادات الضرائب المذكورة إلى السلطة الفلسطينية فورا. كما يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد أهمية إنهاء حصار المناطق الفلسطينية حتى يوضع حد للأزمات الإنسانية والاقتصادية الحادة. ويجب على إسرائيل أن تسمح بوصول العاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية وأن تيسر وصولهم.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي تخفيف عمليات الإغلاق في الخليل وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية في الفترة الأخيرة ويرى أنه يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لرفع عمليات الإغلاق في الأراضي الفلسطينية. ففي زيارة حديثة إلى المنطقة، أعرب وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة السيدة أنا ليندا، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد، للسيد شارون، رئيس الوزراء، والسيد بيريز، وزير الشؤون الخارجية، وكذلك للرئيس عرفات عن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساعدة على دفع عملية السلام قدما. وجرى التأكيد أنه ينبغي عدم ترك أي فرصة لتحقيق تسوية سلمية تمر دون اغتنامها، بالرغم من الأزمة الحالية في المنطقة. وأثار الاتحاد الأوروبي أيضا مسألة تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية واحتمال تقديم المساعدة من المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أثار الاتحاد الأوروبي مسائل الإغلاق وتحويلات إيرادات الضرائب.

وأعرب السيد شارون، رئيس الوزراء، عن تفهمه لما يساور الاتحاد الأوروبي من قلق إزاء الممارسات المختلفة للعقاب الجماعي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن هذه خطوة أولى تبشر بالخير.

وعلى المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، يفهم الاتحاد الأوروبي أنه تم تناول مسائل كثيرة في مفاوضات مفتوحة وصريحة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن ما أُحرز من تقدم بشأن جميع القضايا الهامة خلال المفاوضات الأخيرة يجب أن يكون أساس المحادثات المقبلة حول الوضع الدائم. كما يتطلع الاتحاد إلى استئناف عاجل للمفاوضات بين إسرائيل من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد رأيه القائل إن أساس المفاوضات من أجل سلام عادل ودائم يجب أن يكون قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن تشمل أيضا مبدأ عدم مقبولية اكتساب الأراضي عن طريق الحرب وضرورة تمكين كل دولة في المنطقة من العيش في أمان، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية المقررة في إطار اتفاقَي مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه من جميع أعمال العنف. ويؤكد بشدة، مرة أخرى، رأيه القائل إن سياسة إسرائيل فيما يتصل بعمليات القتل خارج نطاق القانون غير مقبولة ومخالفة لحكم القانون، ويحث إسرائيل على وقف هذه الممارسة وبذلك، احترام القانون الدولي. إن عمليات القتل المذكورة عقبة في سبيل السلام ويمكن أن تسبب مزيدا من العنف.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى البيان الصادر عنه مؤخرا استجابة لعمليتَي الإعدام اللتين نفذتهما السلطة الفلسطينية في ١٣ كانون الثاني/يناير، والذي شجع الرئيس عرفات على النظر في وقف اختياري لعقوبة الإعدام وأعرب مرة أخرى عن رأي الاتحاد الأوروبي ومؤداه أن إلغاء عقوبة الإعدام على نطاق عالمي سيساهم في تعزيز كرامة الإنسان.

ولقد شاهدنا خسائر في الأرواح من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مدى شهور. وهذه حالة غير مقبولة، ويجب على الطرفين أن يتحملا مسؤولياتهما ووقف ما يجري من عنف ومعاناة إنسانية، بلا داعٍ، وبذلك فتح الآفاق ومنح الفلسطينيين والإسرائيليين الأمل في عيش حياة أفضل، بكرامة وأمن. وعدم التقدم في عملية السلام، بما في ذلك مسألة المستوطنات، هو أساس شعور السكان الفلسطينيين بالإحباط.

ويستطيع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وأمينها العام، القيام بدور هام في مساعدة الطرفين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة أن يقوم الأمين العام ببحث الترتيبات الخاصة بإنشاء بعثة مراقبين مع الطرفين، على النحو الذي طلبه أعضاء مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي استعداده للمساهمة في تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعبِّر لكم، سيدي الرئيس، عن خالص التهنئة لشخصكم ولبلدكم الشقيق على تولي أوكرانيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتقدم بالتهنئة لسلفكم السيد سعيد بن مصطفى، ممثل تونس، وأفراد بعثته على الأداء المتميز خلال فترة رئاسة تونس الشقيقة لمجلس الأمن الشهر المنصرم. كما أحيي الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى عضوية مجلس الأمن.

أود في البداية أن أؤكد تضامن السودان مع البيان الذي قدمه ممثل الإمارات باسم المجموعة العربية.

بعد مرور عدة أشهر على آخر جلسة مفتوحة لمجلس الأمن حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام الماضي، ما زال الوضع في فلسطين المحتلة يتطور نحو الأسوأ، وذلك لاستمرار السلطة المحتلة متمثلة في إجراءات حكومتها السابقة والحكومة الحالية في

الاستخدام المفرط للقوة العسكرية ضد المواطنين الأبرياء العزل ومواصلة خطتها الإجرامية الرامية إلى تشديد العزلة على المدن والقرى الفلسطينية بهدف خنق الاقتصاد الفلسطيني وإخضاع وتجويع الشعب الفلسطيني. وهي جميعها إجراءات هدفت في المقام الأول إلى عزل الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عن العالم الخارجي وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وهدم بنيته التحتية. هذا علاوة على ما تقوم به من إجراءات مكشوفة تستهدف التغيير الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية عبر إنشاء المستوطنات فضلا عما يجري من ممارسات في مدينة القدس الشريف بهدف فرض واقع جديد يصعب تغييره في المستقبل.

إن المسؤولية الرئيسية في ما يقع من إزهاق يومي لأرواح الأبرياء في فلسطين تقع على مجلس الأمن الذي فشل في كانون الأول/ديسمبر الماضي في اعتماد مشروع قرار يدعو إلى حماية الشعب الفلسطيني من أعمال العدوان اليومية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء وخاصة النساء والأطفال في فلسطين، مقدما في ذلك مبررات غير مقنعة مما شكك في مصداقية المجلس أمام الرأي العام العالمي وأكد ممارسة المجلس لسياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين وأعطى انطباعا للعالم بأسره بأن إسرائيل مستثناة من قواعد حفظ السلم والأمن الدوليين التي يضطلع بها مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على دور المجلس في قمع العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.

إن ما ترتكبه إسرائيل من جرائم عدوان يومية في حق الشعب الفلسطيني، إلى جانب انتهاكها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، يضع هذا المجلس أمام امتحان حقيقي وكبير ينبغي أن يرتفع فيه المجلس إلى مستوى المسؤولية عبر مراجعة موقفه السابق، والتحرك فورا لاتخاذ تدابير فعالة لضمان وقف العنف والاستخدام العشوائي للقوة من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، واتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية لهم.

وإن أي تقاعس من المجلس عن الموافقة على تشكيل قوة لحماية الشعب الفلسطيني من القمع اليومي لسلطات الاحتلال ومراقبة الأوضاع في فلسطين المحتلة يعتبر تنصلا من المجلس إزاء القيام بواجباته المنصوص عليها في الميثاق وحماية للمعتدي وتشجيعا له على الاستمرار في المزيد من عمليات القتل والتعذيب للشعب الفلسطيني.

وختاما، نؤكد ما سبق أن عبرنا عنه أمام هذا المجلس، في مناسبات سابقة، وهو أن السلام المنشود في الشرق الأوسط لن يتحقق طالما أن إسرائيل مستمرة في سياساتها التوسعية وفي أعمال القمع والعدوان ومساعيها الرامية إلى تهويد القدس.

إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالتزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام والتقيد الكامل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي تراجعت عنها إسرائيل وتنكرت لما سبق أن تعهدت به وظنت أن بإمكانها تحقيق الأمن الكامل لها على حساب أمن الأطراف الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ناصر الدين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ أوكرانيا على توليها رئاسة مجلس

الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٠١. وباسم حركة عدم الانحياز أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة في المجلس. ومن المهم أن نتخذ، كأمم متحدة، إجراءات لمعالجة الحالة الملحّة في فلسطين.

في الشهر الماضي تحديدا أصدر تيري رود لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تقريرا عن أثر التدابير القمعية على الشعب الفلسطيني. ووفقا لما ذكره السيد رود لارسن، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من خسائر في إجمالي الناتج المحلي تتجاوز ٩٠٠ مليون دولار منذ بدء الأزمة، ومن خسائر في دخل العمل تتجاوز ٢٤٠ مليون دولار. وبناء على بيانات البنك الدولي، يقدر التقرير أن ٣٢ في المائة من السكان يعيشون الآن في فقر، وهذه زيادة بنسبة ٥٠ في المائة منذ بدء الأزمة.

إن عمليات الإغلاق والحصار والقيود على حركة السلع والأشخاص والموارد التي فرضتها إسرائيل قد أسفرت عن الخنق الاقتصادي للشعب الفلسطيني. ووفقا لأية معايير، فإن هذه الأرقام توضح بجلاء الآثار المدمرة لعمليات الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني، مما يذكي ويفاقم من المستويات العالية والخطيرة للإحباط والعنف.

ولا يمكن للمجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، أن يظل صامتا بينما تنتهك القانون الإنساني الدولي قوة قائمة بالاحتلال ومتفوقة عسكريا. كم مزيدا من الأرواح البريئة يجب أن نفقد قبل أن نتخذ إجراء؟

إن حركة عدم الانحياز تطالب مجلس الأمن مرة أخرى باتخاذ قرار يفوض بالنشر العاجل لقوة تحمي المدنيين الفلسطينيين من آثار الحملة العسكرية التي تشنها القوات العسكرية الإسرائيلية. والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بوصفه حارس السلم والأمن الدوليين، يجب عليها أن تتخذ تدابير تنهي على وجه السرعة معاناة الشعب الفلسطيني.

وإغلاق قوة الدفاع الإسرائيلية مؤخرا لمدن فلسطينية، وبخاصة الحصار الجاري لرام الله، يزيد من تقويض الحالة الإنسانية الهشة بالفعل في الأراضي المحتلة. والمدنيون الفلسطينيون لا يمنعون من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل فحسب، بل ويمنعون أيضا من الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية والأدوية.

وهذا الرد الشديد وغير المتناسب من إسرائيل يشكل تحديا لأبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وتتنافى هذه الأفعال مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي يطالب إسرائيل بالامتثال الدقيق لالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وكما يعلم أعضاء هذا المجلس حق العلم، فإن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر صراحة العقاب الجماعي للسكان المدنيين. ولهذا، تكرر حركة عدم الانحياز مطالبتها إسرائيل بأن تمارس ضبط النفس وبأن تمتثل امتثالا دقيقا لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

ومؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٩، أعرب عن استعداده للاجتماع مرة أخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك. واتفقت الأطراف المتعاقدة السامية، في المادة العامة ١، على ”التعهد باحترام وضمان احترام الاتفاقية الحالية في جميع الظروف“. ومن الواضح أن الوقت قد حان لكي تجتمع الأطراف المتعاقدة السامية فورا بشأن الحالة في فلسطين.

وطالما أكدت حركة عدم الانحياز أن قضية فلسطين تشكل لُب الصراع في الشرق الأوسط. وإعمال الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية أمر جوهري في تحقيق سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط.

وتعتقد الحركة أن المفاوضات السلمية هي السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن والاستقرار على نحو دائم في المنطقة. ونحث الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وقف الأعمال العدائية واستعادة الهدوء واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء الثقة المتبادلة. وعندئذ وحده يمكن تهيئة مناخ مؤات لاستئناف المفاوضات.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن شرط الأرض مقابل السلام أساسي لإحراز تقدم مفيد في عملية السلام. ولتحقيق سلم دائم وعادل وشامل فإن المفاوضات المتعلقة بقضايا الوضع النهائي لا بد أن تجري وفقا للشرعية الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وحركة عدم الانحياز تود مرة أخرى أن تكرر اعتقادها الراسخ بأن الأمم المتحدة لا تزال مسؤولة مسؤولية دائمة عن الاشتراك بصفة كاملة في القضية الفلسطينية إلى أن يجري التوصل إلى حل قاطع لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): أود في بداية كلمتي أن أسدي لكم الشكر والتقدير لتلبية مجلسكم الموقر طلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع المتدهور الذي يعيشه إخواننا من أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أود أن أتقدم لكم ولحكومة بلدكم الصديق أوكرانيا بالتهنئة الخاصة على رئاستكم لأعمال هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، واثقين من قدرتكم على إدارة أعمال المجلس على النحو الأمثل. كما لا يفوتني أن أسجل تقديرنا الكبير للجهود البارزة التي قام بها سلفكم، سعادة الأخ مندوب تونس الشقيقة، في إدارة أعمال مجلس الأمن للشهر الماضي، وذلك بأسلوب عكس خبرته العميقة والتي عرفناها عنه جميعا في العمل الدولي.

إن مشاركتنا اليوم في مناقشة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يؤكد ما سبق وأن رددته كافة الدول العربية والإسلامية من مخاطر وعواقب التصرف الاستفزازي الذي قام به رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي أرييل شارون في ٢٨ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، حيث قام بزيارة استفزازية للحرم القدسي الشريف، والتي كلفت إسرائيل أعباء سياسية ثقيلة، لكنها ليست أثقل وأشد من المرارة والآلام التي حلت بالشعب الفلسطيني الشقيق والذي نتج عن تصرف مغرور يدل على الكراهية لكافة عوامل السلام والاستقرار الذي ننشده نحن جميعا في الدول العربية.

إن الكويت تدين بشدة الممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني وأساليب القمع التي يتبعها جنود الاحتلال الإسرائيلي وبشكل متعمد ضد أبرياء عزل يكافحون لنيل حريتهم من سلطات الاحتلال. وإن ما يزيد من قلقنا هو استخدام الحكومة الإسرائيلية لكافة أنواع القمع والعنف ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، والذي راح منهم ما يقارب أربعمائة قتيل حتى الآن. فبعد عمليات القتل المتعمد الذي شمل أطفالا عزل، نشهد حاليا سياسة الحصار الذي تضربه إسرائيل منذ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني وفي كافة المجالات وبشكل لا يمكن أن يتصوره أو يتقبله العقل الإنساني. وإن ذلك ليعد، ودون أي جدل، انتهاكا صريحا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والالتزامات المترتبة عليها بموجب البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧. وفي هذا السياق، ندعو إلى العمل على بحث

الوسائل التي تضمن تنفيذ هذه الاتفاقية بالكامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

إن ما يمر به أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة يحتاج إلى وقفة دولية حازمة وعدم الوثوق بما تردده الحكومة الإسرائيلية، الدولة القائمة على الاحتلال، بأنها تتخذ إجراءات لتخفيف الحصار عن الشعب الفلسطيني. وإن مجلس الأمن عليه مسؤولية كاملة عن تأمين أمن وسلامة المدنيين الفلسطينيين وضمان كرامتهم وحقهم في العيش في استقرار، بعيدا عن بطش السلطة المحتلة، وهو الأمر الذي يدعونا إلى تقديم الدعم المطلق للمطالب الفلسطينية بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وإننا نثق بأن إنشاء مثل هذه القوة سيكون ضمانا لكشف الحقائق ووضع حد للممارسات الإسرائيلية الشرسة التي ترتكب يوميا ضد المدنيين الفلسطينيين. ولا نعرف في الكويت السبب الذي يجعل الحكومة الإسرائيلية تتخوف من فكرة إنشاء قوة الحماية، خاصة وأنها تردد وتؤكد بأنها غير مسؤولة عن أعمال العنف الدائرة هناك. وإن كانت صادقة في ذلك فليس من المنطقي أن تعارض إنشاء مثل هذه القوة. كما أننا نؤمن بأن إنشاء هذه القوة وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين سوف يساهمان في الاستقرار وعودة الأوضاع لما كانت عليه في السابق. بالإضافة إلى أن تقرير لجنة تقصي الحقائق، التي أنشئت بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان، قد أكد على أهمية إنشاء آلية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين.

إننا في الكويت ندعم كافة التوجهات السلمية والهادفة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بموجب قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وما زلنا نتمسك بموقفنا الثابت في تضامننا مع مطالب الشعب الفلسطيني العادلة لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف. ونؤكد أن السلام لكي يكون عادلا وشاملا يجب أن يستند على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري، واستكمال انسحابها من كافة الأراضي اللبنانية في الجنوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): ابتداء اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة لرئاستكم المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق. كما أشكر من خلالكم سفير تونس الشقيقة سعيد بن مصطفى على قيادته المجلس خلال الشهر المنصرم. كما أود أن أشكركم على استجابتكم السريعة للنظر في هذا الموضوع الهام والخطير، الذي يمس جوهر عمل المجلس، وهو حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن وفد بلادي، وبالرغم من وجود شكوك كبيرة لديه في إمكانية إيجاد حل عادل لهذه المعضلة الخطيرة، ليحدوه الأمل في أن يتمخض النقاش حول هذا الموضوع عن إجراء يضع حدا للعدوان الجائر المستمر الذي يتعرض له الشعب العربي الفلسطيني الشقيق الأعزل على أرضه وفي دياره.

لقد سبق وأن تناولنا هذا الموضوع قبل فترة ليست بعيدة، وعقد المجلس جلسات مشاورات غير رسمية ورسمية، إلا أنه لم يتوصل إلى أية نتيجة بسبب إصرار دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء هذا الموضوع بالشكل الذي هو عليه تحت حجج وأعذار واهية. إن هذه

الدولة هي التي تمد الكيان الصهيوني المحتل بكل أسباب القوة وبما يمكنه من ممارسة سياسته العدوانية اليومية ضد الشعب الفلسطيني، إضافة إلى استمرار إطلاق تهديداته صوب دول عربية أخرى. إن إخفاق المجلس في ردع المعتدي كان وما يزال أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار إراقة الدم الفلسطيني وفي زيادة قوافل الشهداء من الأطفال والشباب الفلسطيني، تحت سمع وبصر المجتمع الدولي العاجز عن القيام بأي عمل من شأنه وقف هذا العدوان وإنهاء الاحتلال.

لم يكن مستغربا أن يصبح إرهابي معروف بتاريخه الدموي ومسؤول بشكل مستمر عن إراقة الدم الفلسطيني على رأس الكيان الصهيوني، الأمر الذي كشف القناع الزائف عن وجه الصهيونية القبيح. إن هذا الشخص الذي نفذ مجزرة صبرا وشاتيلا هو نفسه الذي قام بتدنيس الحرم القدسي الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي ودفع باتجاه العنف الموجه ضد الفلسطينيين الذي انطلق و لم، ولن، يقف.

لقد بدأ هذا الإرهابي عمله كمسؤول في الكيان الصهيوني بتصعيد العدوان واتخذ إجراءات استهدفت تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ يمارس بكل غرور هواية الاغتيالات السياسية وفرض الحصار ومنع وصول الغذاء والدواء عن المدن والقرى الفلسطينية المحتلة، منتهكا بذلك اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

إن مثل هذا الوضع الشاذ وهذه الإجراءات غير المسؤولة ذات الطبيعة الإجرامية تتطلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته طبقا للميثاق وأن يتخذ إجراء حاسما من شأنه وقف هذا العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني الأعزل إلا من الحجارة.

لقد أوضح وفد بلادي موقفه بشأن هذا الموضوع في أكثر من مناسبة. وفي جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر أشرنا بكل وضوح إلى أن القضية لا تكمن في كيفية دفع الفلسطينيين إلى مفاوضات غير متكافئة مع قوة الاحتلال والتي، أقصد المفاوضات، لن تعيد لهم حقا بالتأكيد، بل في دراسة جوهر المشكلة لاستنباط الحلول الملائمة.

إن المشكلة بدأت عندما أعطى بريطاني اسمه (بلفور) وعدا في عام ١٩١٧ لبريطاني آخر اسمه (روتشيلد) بتكوين وطن قومي له وللمتطرفين من أمثاله في فلسطين، وبذلك يكون الأمير قد وهب ما لا يملك.

القضية في جوهرها إذن هي قضية الاحتلال العسكري لأرض فلسطين وتدفق المغامرين إليها من أوروبا وباقي أصقاع الأرض بدعوى أنها ”أرض بلا شعب“.

القضية تكمن في أعمال العدوان المتكررة التي يقوم بها هذا الكيان الغاصب على الدول العربية واحتلاله للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، فضلا عن احتلاله للجولان السوري وأراض لبنانية.

إنها باختصار مأساة شعب ينوء تحت الاحتلال وتمارس ضده أبشع أنواع القهر والاضطهاد والتهجير.

القضية هي كذلك في معاناة أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني هُجّروا من أرضهم خلافا لقواعد القانون الدولي الذي يضمن لهم كامل الحق بالعودة إلى وطنهم.

إن العقيدة الصهيونية العنصرية التوسعية الاستعلائية المقيتة هي السبب في جميع مآسي الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تهديد الأماكن المقدسة التي تهفو إليها أرواح أكثر من مليار من المسلمين والمسيحيين.

هذا هو أيضا جوهر القضية الفلسطينية وهذه هي عناصرها الأساسية، فإذا أردنا حلا عادلا وشاملا ودائما فلا بد من أخذ هذه العناصر مجتمعة لمعالجة القضية باعتبارها

تشكل جوهر مأساة الشعب الفلسطيني. وبعكسه سيظل العدوان الصهيوني قائما ومستمرا، وسيظل مجلس الأمن عاجزا عن تحمل مسؤولياته إزاء هذا الأمر الخطير الذي يهدد وسيظل يهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أُعلّق الجلسة الآن. عُلِّقت الجلسة حتى بداية الأسبوع المقبل. وسيُعلن عن موعد الانعقاد في اليومية.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.